خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات إقليم التفاح، محافظة النبطية

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية
In partnership with the Ministry of Social Affairs

UN-HABITAT

Ambasciata d'Italia
Beirut

AGENZIA ITALIANA PER LA COOPERAZIONE ALLO SVILUPPO
Funded by the Italian Agency for Development Cooperation

خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات إقليم التفاح، محافظة النبطية

المرجع: خارطة طريق نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة لاتحاد بلديات إقليم التفاح، محافظة النبطية، بيروت: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - لبنان - ٢٠٢٣.

حقوق النشر © ٢٠٢٣ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير أو تخزينه أو نقله بأي شكل من الأشكال - إلكترونياً، ميكانيكياً، بالتصوير، التسجيل أو بأي وسيلة أخرى - دون إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

صورة الغلاف © علي حرب (٢٠٢٣)

UN-HABITAT

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هي الجهة المتخصّصة ضمن منظمات الأمم المتحدة في موضوع التمدد العمراني، وهي مكلّفة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعزيز المدن والمراكز الحضرية المستدامة اجتماعياً وبيئياً بهدف توفير مأوى لائق للجميع. يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساعدة صانعي السياسات والمجتمعات المحلية على التعامل مع قضايا التمدد العمراني والمدن وإيجاد حلول مستدامة وفعّالة على المدى الطويل.

للمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مبنى الأمم المتحدة، الطابق الخامس، رياض الصلح، بيروت، لبنان
الهاتف: ٩٧٨٣٩٨ ١ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: unhabitat-lebanon@un.org
الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org/Lebanon

تمّ إعداد هذا التقرير بدعم من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

التنويه والشكر

يتقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالشكر من جميع الأفراد الذين شاركوا وساهموا في إعداد وتطوير هذا الكتيب الذي يحدد التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية لاتحاد بلديات إقليم التفاح – النبطية.

ويتوجه البرنامج بشكل خاص بالشكر إلى رئيس اتحاد بلديات إقليم التفاح وأعضاء وممثلي الاتحاد ومنسق مركز الخدمات الإنمائية في النبطية الذين ساهموا في تسهيل جمع البيانات وشاركوا في الجلسات التشاورية وتحليل النتائج، كما ينوّه البرنامج بالدور الرئيسي الذي قام به أعضاء الفريق الميداني في جمع البيانات وإعداد وتنفيذ اللقاءات الحوارية والتشاورية مع الأطراف المعنية.

كما نشكر رؤساء وممثلي البلديات والجمعيات الأهلية والأندية الرياضية والكشفية والفرقاء وأعضاء المجتمع المحلي على دورهم الفعّال ومشاركتهم القيّمة خلال الاستشارات واللقاءات التي أجريت وأدت إلى إصدار هذا الكتيب.

وأخيراً لا بد من تقديم الشكر إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية وفريق عمله على دعمهم ومواكبتهم لعملية تنفيذ المشروع إضافةً إلى مراجعة محتوى الكتيب.

مدير المشروع: ليدي حبشي
المؤلفون: ريما شمعون، زهراء عجمي، مازن محفوظ
المحررون: طارق عسيران، علياء شعبان، نانور كاراجوزيان
المراجعون: تاينا كريستيانسن، ليدي حبشي
مصمم الجرافيك: راشال أبي راميا
الخرائط والمعلومات الجغرافية: رشا سرحال، شربل أبو شقرا

كلمة وزارة الشؤون الاجتماعية

إن تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة أصبحت تحتم على مؤسسات الدولة التعديل في النموذج الاقتصادي السابق وليد فلسفة الاستجابة السريعة والمؤقتة للأزمات، كيف وإذا ارتبط هذا النموذج بنموذج حماية اجتماعية، رعائية، وتنموية، وعليه أصبح لزاماً علينا أن نعمل على تلبية توقعات وحاجات المجتمع التي ترتبط بالتخطيط الاستراتيجي ضمن امكانات مدروسة ومنظمة.

تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية بمسؤوليتها الإنمائية وتلتزم إجراء نشاطها الإنمائي على الصُعد كافة ضمن نطاق مراكزها للخدمات الإنمائية، وهي تعمل بالتنسيق بين المنظمات الدولية والمجتمع المحلي والسلطات المحلية.

من هنا نعمل وشركائنا على التواصل مع الأطراف المعنية ومشاركتها مخططاتنا والتدابير الآيلة، لكي نشترك معهم في عملية قياس وتقييم الأداء لإعداد التقارير بالنتائج، تعبيراً عن التزامنا بمسؤوليتنا الاجتماعية لما لها من دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وإننا إذ نضع هذه الدراسة بين أيديكم فهو فقط لتطبيع نتائجها مع المجتمع والاستفادة مما تمكنا من القيام به، والمأمول منه تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمعنيين ضمن القطاع المحدد لاتحادات البلديات، وتأمين فرص العمل وتطوير القدرات، كما تمكين العمل الممأسس إن لناحية وضع الخطط من قبل الاتحادات البلدية بالشراكة مع مراكز الخدمات الإنمائية أو لناحية العمل على استقطاب التمويل الممكن لمثل هذه المخططات دائماً تحت مظلة التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس البلدية.

الدكتور هكتور الحجار
معالي وزير الشؤون الاجتماعية

© علي حرب (٢٠٢٣)

كلمة الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون

الخطوات الأساسية قبل أية مبادرة هي فهم وتحليل الموارد والتحديات، والتخطيط بطريقة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتصميم استراتيجيات القطاعات على المستوى المحلي بمشاركة الأطراف المحلية والوطنية، وتحديد أولويات التدخل.

بينما يتم إعداد الكتيّب، يواجه لبنان واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: الاستجابة لاحتياجات الأفراد هي ضرورة قصوى، ومع ذلك، فإنّ إدخال الإصلاحات استناداً إلى استراتيجيات مشتركة ومتفق عليها أمر أساسي لضمان الاستدامة وتجنب التكيّف المستمر مع حالات الطوارئ.

في هذا السياق، يجدر التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي عند تحضير خارطة الطريق لاتحادات البلديات العشر. اعتمدت الطريقة المتبعة على تعزيز الحوار بين اتحادات البلديات والبلديات ومراكز التنمية الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات اللبنانية غير الحكومية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص.

تُعدّ خارطة الطريق الخطوة الأولى نحو المبادرات التي يتعيّن تنفيذها في المدى القصير وتلك المتعلقة باستراتيجيات طويلة المدى، مع تعزيز وتوجيه وإصلاح الأنظمة الوطنية القائمة.

تقدّر الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تيسير هذه العملية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتشير إلى التعاون الطويل الأمد بين إيطاليا والوزارة بهدف دعم التنمية المحلية ونظام الرعاية لتوفير الخدمات الاجتماعية.

تتطلع إيطاليا إلى استمرار هذه المبادرة من خلال الإجراءات العملية نحو التنمية الاقتصادية المحلية.

السيدة أليساندرا بييرماتي
مديرة المكتب في بيروت

كلمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان

يسرّ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون بتقديم سلسلة من الكتيبات التي تهدف إلى وضع التوجهات الاستراتيجية نحو تنمية اجتماعية واقتصادية مستقبلية لـ ١٠ اتحادات بلديات لبنانية. تمّ تحديد التوجهات من قبل الاتحادات والجهات المعنيّة المحليّة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص وممثلي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وقد تمّ ذلك من خلال نهج تشاركي من الأسفل إلى الأعلى «bottom-up»، مع الإشارة إلى أنّ التخطيط العملي في المستقبل يمكن أن يساهم في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والمحلي.

خلال فترة إعداد هذا الكتيب، كان لبنان وما يزال يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعميقة؛ حيث تتحمل الاتحادات والبلديات بشكلٍ كبيرٍ تأثيرات هذه التحديات وتكون في الطليعة في الاستجابة المحلية للتحديات. تحتوي هذه الكتيبات على بيانات ومعلومات تمّ جمعها من مصادر متعددّة وتم تحديدها وترتيبها من قبل الاتحادات، لتشير إلى الحاجات الأساسية والأولويات المحلية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتساعد هذه الكتيبات في تطوير خطط عمل اجتماعية واقتصادية شاملة تستهدف احتياجات المجتمعات في مجالات الصحّة والتعليم والزراعة والبنية التحتية والسياحة، وغيرها. ويقدّم الكتيّب نتائج وتحليلات أجرتها الفرق المحلية العاملة على مستوى كل اتحاد بلديات بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

تحدد هذه الكتيبات نقاط القوة والضعف والفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لكل اتحاد بلديات، وتقدم قاعدة بيانات يمكن استخدامها لتوجيه استثمارات الموارد الأخرى من قبل الاتحادات والبلديات وأصحاب المصلحة الخارجيين. تخلص الكتيبات بمجموعة من التوصيات لكل اتحاد بلديات كما تقدم رؤية حول القطاعات المحددة التي يجب التركيز عليها استناداً إلى الوقائع القائمة وتوافر الموارد الطبيعية وقابلية التنفيذ.

سيساعد تنفيذ هذه التوصيات على تحسين وتوفير الخدمات الأساسية والاجتماعية، وزيادة فرص العيش، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ورفاهية المجتمع.

يأمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن تكون هذه الكتيبات مصدراً قيماً لاتحادات البلديات أثناء تطوير وتنفيذ خطط العمل الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية لتحسين حياة مجتمعاتهم.

تاينا كريستيانسن
مديرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

محتويات التقرير

ملخص عن المشروع ١٠
نظرة عامة على المشروع ١١
هدف المشروع ١١
النتائج المتوقعة ١١
المدة الزمنية ١١
التغطية الجغرافية ١١
الجهات المستفيدة ١١
النتائج المحققة ١٢
المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة ١٣
اختيار اتحادات البلديات ١٣
معلومات عامة عن الاتحاد ١٥
واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية ٢٠
المياه ٢٠
الطرقات والمواصلات ٢٠
المباني والمنشآت ٢٠
الكهرباء ٢١
الصرف الصحي ٢١
النفايات ٢١
الاتصالات ٢١
تحليل واقع الخدمات الأساسية ٢٢
القطاع الصحي ٢٣
القطاع التربوي ٢٣
الثقافة والأماكن العامة ٢٤
الرياضة ٢٤
قطاع المهن والحرف ٢٧
قطاع الزراعة ٢٧
قطاع الصناعة ٢٨
قطاع التجارة ٢٨
قطاع السياحة ٢٨
التحويلات من الخارج ٢٨
التوجهات الاستراتيجية ٣١
خارطة طريق القطاع الزراعي ٣٦
خارطة طريق القطاع السياحي ٣٨
خلاصة ٤١

© علي حرب (٢٠٢٣)

قائمة الجداول والأشكال

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع ١٣

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات ١٢
شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع ١٤
شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات إقليم التفاح ١٥
شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الإرتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات إقليم التفاح ١٦
شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات إقليم التفاح ١٧
شكل ٦: نسبة إستخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات إقليم التفاح ١٨
شكل ٧: خريطة إستخدام الأراضي لإتحاد بلديات إقليم التفاح ١٨
شكل ٨: توزع نسب الفئات العمرية للسكان ضمن اتحاد بلديات إقليم التفاح ١٩
شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات إقليم التفاح ٢٧

ملخص عن المشروع

يندرج إعداد هذه الخطة في سياق مشروع «دعم المجتمعات المحلية لتحسين التّخطيط المحلي من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية» والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبتمويل من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتكليف فريق عمل من موظفيها في مراكز الخدمات الإنمائية وفروعها المتواجدة ضمن النطاق الجغرافي لاتحادات البلديات العشرة التي تمّ اختيارها، كما قام كل اتحاد بلديات بتسمية شخص/منسق شارك في كافة مراحل إعداد الخطة المحلية. وقام برنامج UN-Habitat بتسمية فريق عمل لمتابعة الأنشطة مع منسقي المراكز والاتحادات.

قام فريق العمل المسؤول عن كل اتحاد بلديات، وبالتشاور مع رئيس الاتحاد ورؤساء البلديات، بتأليف فريق عمل محلي ميداني مكوّن من ممثلين عن الاتحاد، البلديات، الجمعيات الأهلية، تلامذة الجامعات، القطاع الخاص، مراكز الخدمات الإنمائية، وغيرها.

قام برنامج UN-Habitat بتصميم وتنفيذ برنامج تدريبي لتقديم الدعم الفني وتدريب الفرق المحلية على تقنيات وأدوات جمع المعلومات وتحليلها للتمكن من إشراك كافة شرائح المجتمع وصولاً إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية للاتحاد. قامت الفرق المحلية الميدانية بجمع وتحليل البيانات خلال العمل الميداني الذي تضمّن جلسات تشاورية واجتماعات تقنية مع الفئات المعنية كافةً من فعاليات، خبراء، نشطاء محليين، أفراد من المجتمع المحلي (نساء، كبار سن، شباب، أطفال وغيرها...).

لقد مرّت مراحل جمع وتأكيد المعلومات على المستوى المحلي عبر الخطوات التالية:
١) جمع معلومات عن البلديات التابعة للاتحادات بحسب الإستمارة المُعدّة من قبل المشروع؛ ٢) عقد جلسات تشاورية مع أصحاب المصالح وممثلي المجتمعات المحلية؛ ٣) إجراء مقابلات فردية مع أصحاب القرارات في تلك البلديات.

تلى جمع المعلومات تحليل الواقع المحلي والخدمات والقطاعات للوصول إلى وضع توجهات استراتيجية تساعد في دعم وتحسين الحالة الاقتصادية الاجتماعية للاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تقييم نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص المتاحة ضمن كافة القطاعات، وتمّ العمل على تحديد قطاع أو قطاعين في كل اتحاد، والبناء على المقومات المتوفرة فيها لتحديد توجّهات واضحة للمستقبل.

في اتحاد بلديات إقليم التفاح، أظهرت الاستشارات أن الخدمات الأساسية والاجتماعية تضعف بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة، وأن معظم القطاعات تأثرت بشكل يجعل السلطات المحلية غير قادرة على التشغيل أو الصيانة بفعالية. من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اتحاد بلديات إقليم التفاح، أوصى أصحاب المصلحة المحليين بالتركيز على قطاعي الزراعة والسياحة. تمّ ترجمة ذلك إلى اتجاهات استراتيجية وخريطة طريق مقترحة لكل من هذين القطاعين بهدف تقديم رؤية لتخطيط العمليات المستقبلية والتدخلات.

نظرة عامة على المشروع

هدف المشروع

يهدف المشروع إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين، من خلال تعزيز قدرات التخطيط على مستوى الاتحادات/تجمعات البلديات ومن خلال تعزيز التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

تم تكييف نطاق المشروع لتلبية الاحتياجات الناشئة في البلاد ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتغيرة منذ عام ٢٠١٩. وبهذا السياق، تغيّر تركيز المشروع من هدفه الأساسي الذي كان يتعلق بتطوير استراتيجيات شاملة لجميع القطاعات المستهدفة في اتحادات البلديات المعنية إلى التركيز بشكل رئيسي على تحديد الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية في بعض القطاعات الحيوية التي يمكن أن تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي في المستقبل.

النتائج المتوقعة

- وضع خطط اقتصادية-اجتماعية من قبل الاتحادات ومراكز الخدمات الإنمائية والمعنيين بهذا الشأن[1].
- استقطاب التمويل من جهات متعددة لتنفيذ مشاريع ناتجة عن الخطة الاقتصادية-الاجتماعية.

المدة الزمنية

٢٠١٨-٢٠٢٣
(توقف المشروع خلال جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية).

التغطية الجغرافية

- من أصل ٦٠ اتحاداً على مستوى لبنان، فقط ٣٨ منها استجابوا للدعوة وقاموا بتسمية ممثلين عنهم
- من أصل ٣٨ اتحاداً، تمّ اختيار ١٠ اتحادات بلديات ضمن المحافظات اللبنانية بناءً على معايير واضحة (الاطلاع على جزء «المنهجية» أدناه).

الجهات المستفيدة

- مختلف الفئات الاجتماعية من رجال، نساء، كبار سن، شباب، أطفال، ذووي الإعاقة.
- اتحاد البلديات.
- مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.
- المجتمع المحلي.

[1] كما هو مفصل في جزء «المنهجية» أدناه، لم يكن الهدف من المشروع إنتاج خطط عمل اقتصادية-اجتماعية بشكل كامل. الكتيبات التي تم تطويرها تهدف إلى وضع أسس لتطوير مستقبلي لمثل هذه الخطط التفصيلية من قبل السلطات المحلية أو الجهات المعنية المهتمة.

النتائج المحققة

- إعداد وإنتاج مواد تدريبية لتنفيذ ورش عمل لفريق عمل المشروع، وإنتاج استمارات ونماذج لجمع المعلومات.

- تشكيل فريق عمل مؤلف من ٧ منسقين من مراكز الخدمات الإنمائية، ١١ ممثلاً من ١٠ اتحادات بلديات، و٨ موظفين من فريق عمل برنامج UN-Habitat لتنفيذ ومتابعة أنشطة المشروع (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ٥ ورش عمل لمنسقي مراكز الخدمات الإنمائية وممثلي اتحادات البلديات، تناولت تعريف المشروع، والأدوار والمسؤوليات المنوطة بفرق العمل، المهارات الحياتية، تدريب المدربين، كيفية إجراء مسح لأصحاب المصلحة بطرق تشاركية، كيفية تشكيل الفرق الميدانية وتوزيع الأدوار على أعضائها، كيفية جمع وتحليل المعلومات، كتابة الرؤية وخطط العمل وكتابة المشاريع.

- تشكيل ١٠ فرق ميدانية للاتحادات العشرة مؤلفة من ١٠-١٢ شخصاً يمثّلون البلديات والجمعيات والمنظمات والتعاونيات والنوادي والمؤسسات التعليمية للمساعدة في جمع المعلومات الخاصة بكل بلدية (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل لتطوير مهارات الفرق الميدانية التي تمّ تشكيلها، بما في ذلك تقنيات التواصل وأساليب تحفيز المجتمع المحلي وإدارة الاجتماعات وتقنيات فن الحوار. وشمل ذلك أيضاً التعلم على استخدام مجموعة واسعة من أدوات البحث والتقنيات من بينها استخدام المراجع، الإستمارة، الملاحظة الميدانية، المقابلات، الجلسات التشاورية، ومجموعات العمل المركّزة.

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل ضمن كل من اتحادات البلديات هدفت إلى تطوير مهارات الفرق الميدانية على قراءة وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها عن الوضع الراهن لكل اتحاد بلديات. وشمل ذلك تحديد الرؤية والاتجاهات الاستراتيجية، وإعداد الأطر المنطقية للاتجاهات والقطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية ليتم التركيز عليها.

- تعبئة ١٤٢ استمارة لـ ١٤٢ بلدية تابعة للاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع.

- عقد ١٤٢ اجتماعاً مع ١٤٢ بلدية و٥٢ اجتماعاً مركّزاً و٦١ جلسة تشاورية و٢٠ اجتماعاً مع رؤساء الاتحادات.

- إصدار ١٠ كتيبات تتضمن توجهات عمل اقتصادية اجتماعية لعشر اتحادات بلديات.

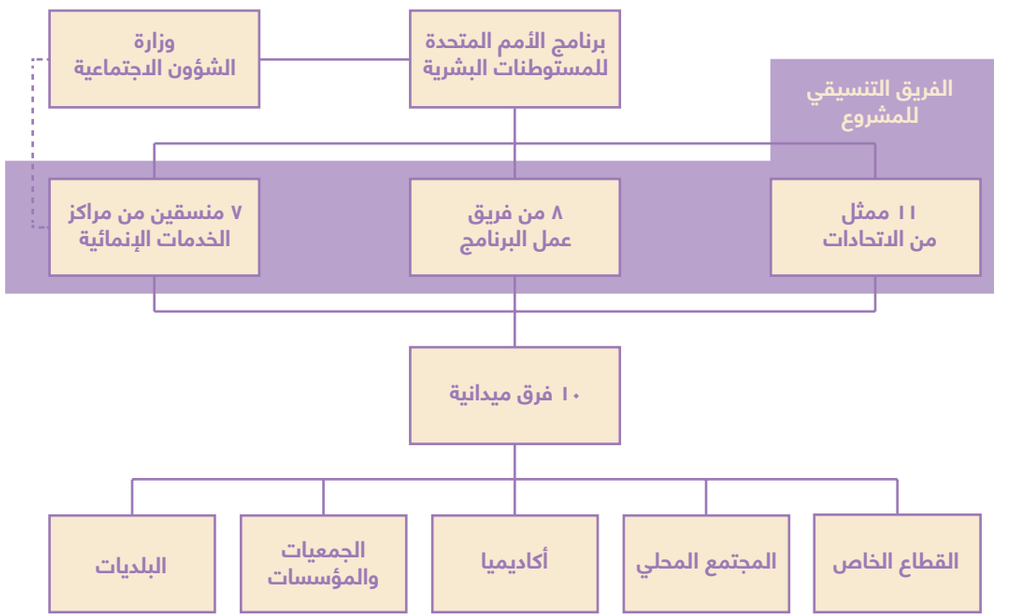

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات

المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة

إن دعم وتمكين عدد من اتحادات البلديات من تحديد التوجّهات الاستراتيجية لمجتمعاتها المحلية، ووضعها في إطار خطط اقتصادية-اجتماعية، هو الهدف الأساسي الذي عمل عليه المشروع. وقد تمّ ذلك عبر إجراء تحليلات للواقع المحلي في هذه الاتحادات ودراسة القطاعات والخدمات التي تشكّل المقومات الأساسية فيها. وتقدّم هذه الخطط إطاراً عملياً للسير بخطوات مستقبلية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني، بالإضافة إلى وكالات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد برامجهم وسياساتهم الوطنية والمحلية.

لا تهدف هذه الكتيبات إلى تقديم خطط عمل استراتيجية اقتصادية شاملة بالكامل، ولكنها تقدم عناصر الأساس ونقاط البداية متأملين من صانعي القرار ذوي الصلة في البناء عليها لدعم جهود التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية في المستقبل.

بالتشاور مع الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون ومنسقي وزارة الشؤون الاجتماعية، تمّ الاتفاق على التركيز خلال إعداد الدراسة على القطاعات الإنتاجية. في هذا السياق، تضمّنت الدراسة وصف سريع لوضع الخدمات الأساسية ضمن اتحاد البلديات مع بعض التوصيات البسيطة، كما تضمّنت معلومات حول الخدمات الاجتماعية على مستوى الصحة والتربية والثقافة/المساحات العامة. أما لجهة القطاعات الإنتاجية فقد ركّزت الدراسة على قطاعين أساسين في كل اتحاد بحسب نتائج جمع وتحليل المعلومات.

وقد اعتمد المشروع على مقاربة تشاركية ركّزت على انخراط العناصر البشرية المحلية خلال مراحل إعداد الخطط كافةً.

لذلك، تمّ استحصال معظم المعلومات والإحصاءات في الكتيبات من خلال جمع البيانات وتحليلها بالمشاركة والتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين في اتحادات البلديات. تمّت هذه العملية بهدف توفير قاعدة أولية من البيانات لمعرفة مسائل مرتبطة بالتنمية الاقتصادية-الاجتماعية للاتحادات المحلية المعنية. وتشير هذه الكتيبات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى إجراء تقييمات أعمق في المستقبل لتوضيح وتفصيل البيانات التي تمّ جمعها وتحليلها لأغراض هذه السلسلة من الكتيبات.

وفي إطار هذا النهج التشاركي، تضمنت منهجية تطوير هذه الكتيبات الخطوات والعناصر التالية:

اختيار اتحادات البلديات

- تمّ التواصل مع ٦٠ اتحاد بلديات وفقط ٥٤ لبّوا الدعوة للمشاركة في لقاء تعريف المشروع عبر تطبيق Teams بسبب جائحة كورونا.

- من أصل ٥٤ اتحاد بلديات شاركوا في اللقاء، أرسل ٣٨ منها نماذج «إبداء الاهتمام» للمشاركة في المشروع، والذي تضمّن معلومات عامة عن الاتحاد، وتمّت مشاركة الخطط الاستراتيجية وخطط العمل التابعة لهم مع إدارة المشروع.

- من بين ٣٨ اتحاداً بلدياً، تم استبعاد ٢١ اتحاداً بسبب توفّر خطط استراتيجية وبرامج ذات صلة مدعومة من مختلف المنظمات الدولية والجهات المانحة. ومن بين الاتحادات المتبقية، تمّ اختيار ١٠ في النهاية لتطوير كتيبات توجيهية تحدد الاتجاهات الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي، استناداً إلى عدة معايير، بما في ذلك كثافة السكّان، وارتفاع نسبة النازحين/اللاجئين، وارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض قيمة الميزانية البلدية السنوية ومحدوديّة أو حتى عدم وجود دعم مالي سابق من الجهات المانحة[٢]. كانت إحدى معايير الاختيار أيضاً وجود تمثيل لاتحادات البلديات من جميع محافظات لبنان. الاتحادات العشرة المستهدفة تشمل:

النبطية	الجنوب	بعلبك–الهرمل	البقاع	جبل لبنان	الشمال	عكّار
إقليم التفاح	قضاء جزين	شمال بعلبك	قلعة الاستقلال	الجرد الأعلى–بحمدون	قضاء زغرتا	الجومة
				الشوف السويجاني		جرد القيطع
				إقليم الخروب الشمالي		

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع

[٢] تمّ جمع هذه المعلومات من خلال الاستمارات التي قدمتها الاتحادات سابقاً كجزء من مرحلة «إبداء الاهتمام» المذكورة أعلاه. واستندت بعض المعلومات على معرفة منسقي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالمناطق المستهدفة.

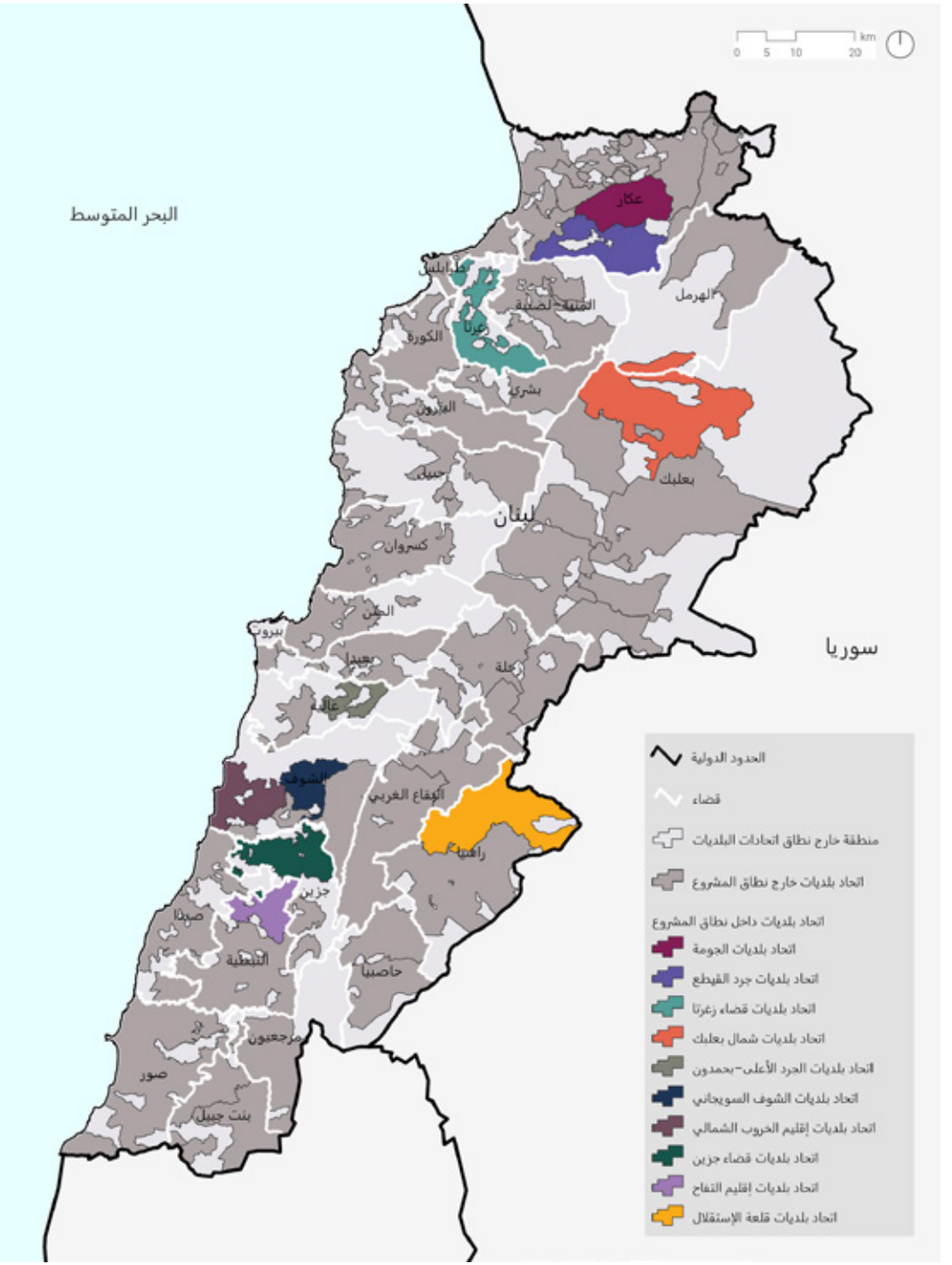

شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

معلومات عامة عن الاتحاد

يقع اتحاد بلديات إقليم التفاح ضمن محافظة النبطية في جنوب لبنان حيث يضم ١٠ بلديات (شكل ٣). في العام ٢٠١٧، قبل إنطلاق المشروع، استقال مجلس بلدية عربصاليم، ولم يعد يعمل أو يقدم الخدمات. يتراوح حجم مجالس الإتحاد بين ٩ أعضاء (عزة)، ١٢ عضواً (كفرفيلا، جرجوع، رومين، صربا)، و١٥ عضواً (جباع-عين بوسوار، عين قانا، حومين الفوقا وحومين التحتا).

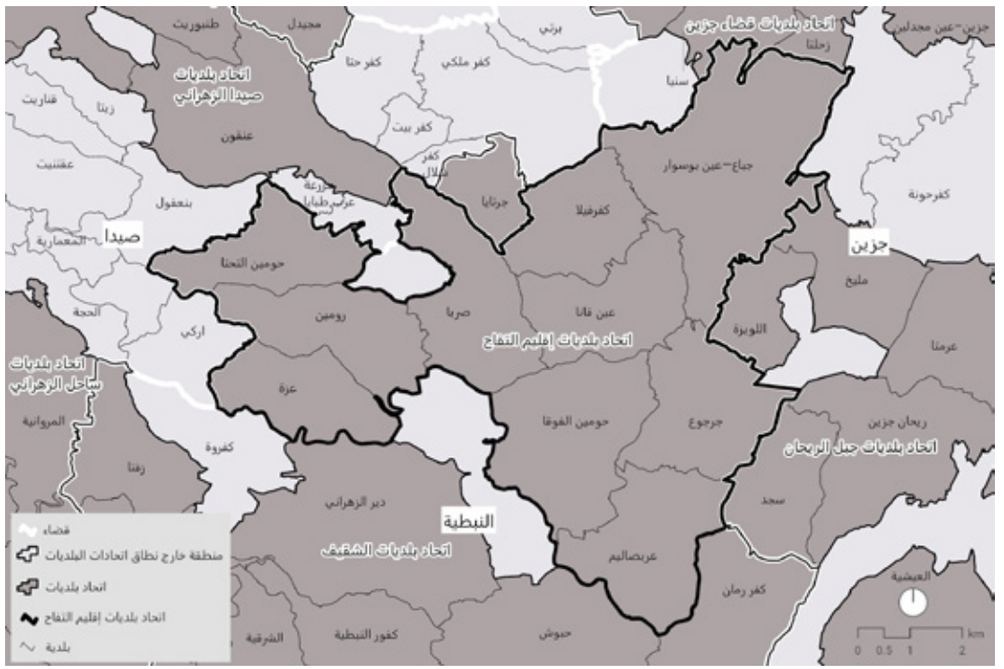

شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات إقليم التفاح
المصدر: الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم تحديث حدود اتحاد بلديات إقليم التفاح بناءً على تكوينه البلدي من قبل فريق نظم المعلومات الجغرافية بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة من المسح مع البلديات، المصادر المفتوحة، ومصادر البيانات الثانوية ذات الصلة الأخرى

تبلغ مساحة الإتحاد حوالي ٦٤ كيلومتراً مربعاً، ويتراوح ارتفاع بلدات الاتحاد عن مستوى سطح البحر بين ٥٠٠ متراً لتصل إلى ١,٣٨٩ متراً عند أعلى نقطة في جبل صافي (شكل ٤). يحيط ببلدات الاتحاد قمم جبال خضراء داكنة في كل من جبل صافي وبلدات مليتا وسجد وجبل الرفيع. يتميّز اتحاد بلديات إقليم التفاح بموقعه الإستراتيجي ويعتبر نقطة وصل بين أقضية النبطية وصيدا وجزين. وهو يتبع إدارياً لقضاء النبطية ومحافظتها.

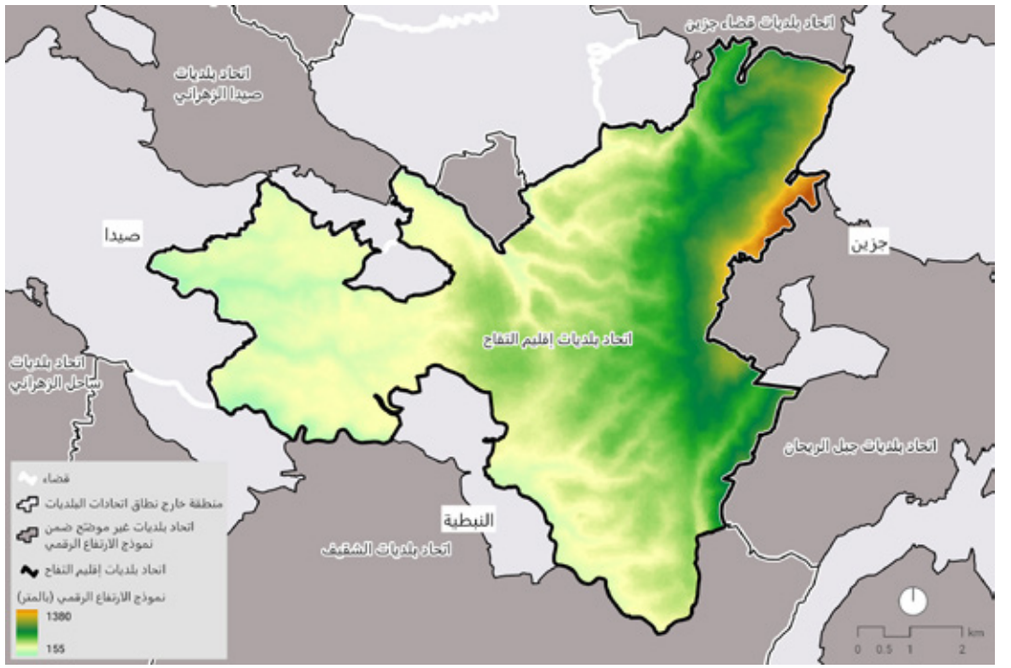

شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الإرتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات إقليم التفاح
المصدر: الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم استخراج هذه الخريطة من النموذج العالمي للارتفاع الرقمي الفضائي المتقدم للإشعاع الحراري والانعكاس (ASTER) الإصدار ٣ (GDEM V٣)، بدقة مكانية تبلغ ٣٠ متراً، تم تنزيله من موقع مسح الولايات المتحدة الجيولوجي (USGS)

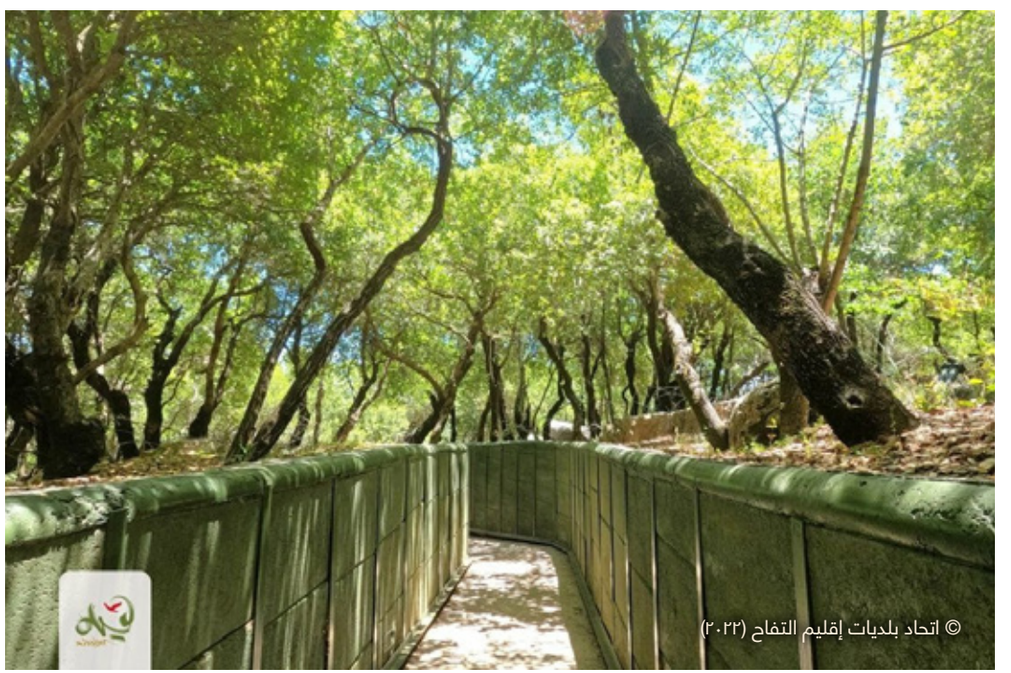

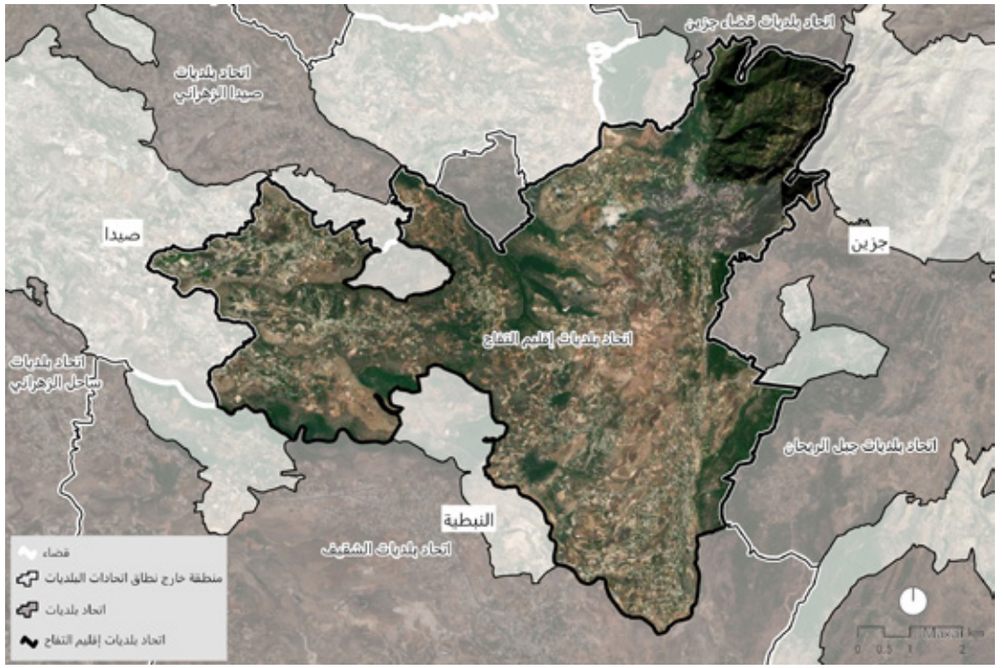

شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات إقليم التفاح
المصدر: صورة عالية الدقة تم استخراجها من خدمة صور العالم عبر الإنترنت لشركة Esri

تعود تسمية الاتحاد إلى طبيعة أرضه المؤهلة لزراعة أشجار الفاكهة لا سيما التفاح، والمتميّز عن مختلف المزروعات الأخرى. كما يتميّز الاتحاد ببيئته الخضراء وطبيعته الخلّابة وجمال أحراجه الكثيفة التي تتنوّع فيها الأشجار الحرجية، والتي تغطي أغلب مساحته (الأشكال ٧،٦،٥). إقليم التفاح اليوم أشبه بدرَّة خضراء متلألئة، تغذّيها عشرات الينابيع وعيون المياه التي لا تنضب، صيفاً وشتاءً؛ تنتشر فيه الكروم المختلفة، أهمها كروم الزيتون، وتغطي جباله وتلاله ثلّة من الأشجار الحرجية الدائمة الخضرة. تلعب الزراعة إلى جانب الوظيفة العامة والحرف والأعمال المهنية، دوراً رئيسياً في حياة سكان هذه المنطقة، ويوجد في الاتحاد العديد من المنتزهات، والمطاعم، والفنادق السياحية، والشاليهات.

يتميّز الاتحاد أيضاً أنّه يحتضن نسبة مرتفعة من المتعلّمين، بعضهم يتولّون مناصب ووظائف عامة وخاصة في لبنان وبلاد الاغتراب.

المناطق الاصطناعية ضمن الاتحاد تمثل ١٥,٠٣ في المئة من مجموع المساحة، بينما تغطي المناطق المغطاة بالأشجار ٤٩,١٠ في المئة من الأرض وتمتد المناطق الزراعية على نسبة تبلغ ٢٤,٥٢ في المئة. المناطق غير المنتجة (الأراضي غير المستخدمة) تشكل ٨,٦٨ في المئة، بينما تشكّل الأراضي العشبية ٢,٦٨ في المئة من مساحة الاتحاد (الأشكال ٧،٦).[٣]

[٣] الأرقام مستندة إلى نظام تصنيف غطاء الأراضي/استخدام الأراضي على مستوى الفئة الأولى، والذي تم حسابه بواسطة المركز الوطني للإستشعار عن بُعد في المجلس الوطني للأبحاث العلمية في لبنان (CNRS-L) في عام ٢٠١٧. ووفقاً لهذا التصنيف، تتضمن الفئة «المناطق الاصطناعية» المناطق الحضرية (النسيج الحضري)، والمناطق الصناعية أو التجارية (المناطق الصناعية أو التجارية، منطقة الميناء، منطقة المطار)، والمناطق غير المبنية (مواقع النفايات، مواقع ملقمات النفايات، منطقة تمديد حضري و/أو موقع بناء، أراضي حضرية خالية، ومناطق نباتية اصطناعية غير زراعية (مناطق حضرية خضراء ومرافق رياضية وترفيهية). وتتضمن «المناطق الزراعية» المحاصيل الحقلية، والمحاصيل الدائمة، والزراعة المكثفة، والوحدات الزراعية. وتشمل «الأراضي المشجرة» الأراضي المشجرة الكثيفة والأراضي المشجرة الواضحة والأراضي العشبية» تشمل العشب الكثيف والعشب الواضح. وتتضمن «المناطق غير الإنتاجية» الصخور العارية والتربة العارية والشواطئ والكثبان.

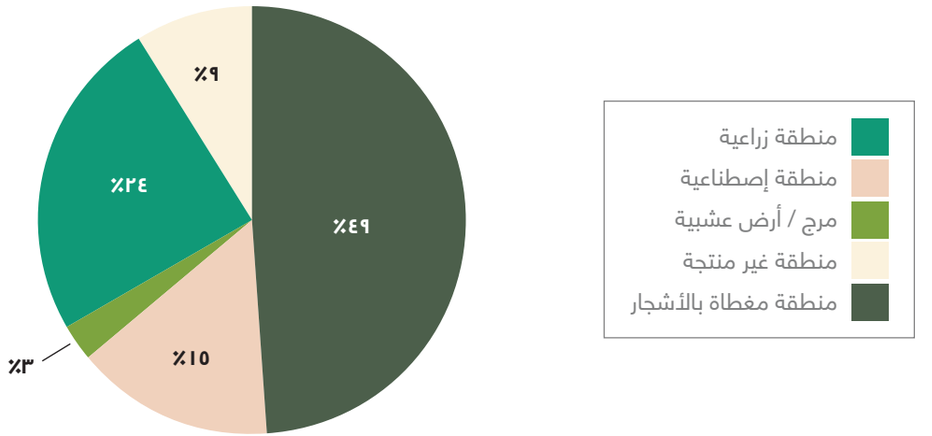

شكل ٦: نسبة إستخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات إقليم التفاح
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم حساب نسبة استخدام الأراضي استنادًا إلى الخريطة الخاصة بإستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام نظام التصنيف - المستوى ١، المركز الوطني للإستشعار عن بعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

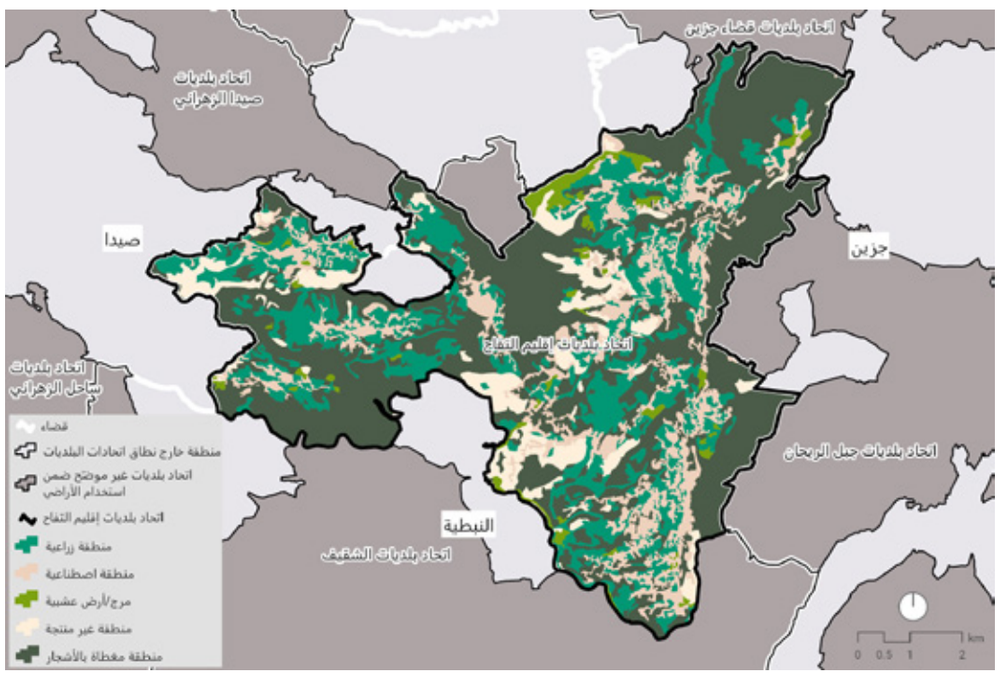

شكل ٧: خريطة إستخدام الأراضي لاتحاد بلديات إقليم التفاح
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم استخراج هذه الخريطة من الخريطة الخاصة بإستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف - المستوى ١، المركز الوطني للإستشعار عن بعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

الواقع السكاني

يقارب عدد السكان الإجمالي ضمن بلدات الاتحاد حوالي ٤٥,٠٠٠ نسمة في فصل الشتاء، و٦٠,٠٠٠ في فصل الصيف، حيث يشكّل غير اللبنانيين منهم (أغلبيتهم من النازحين السوريين) نسبة ٩٪. كما يتواجد ضمن بعض البلدات عدداً قليلاً من العائلات من جنسيات أخرى.

يمتاز اتحاد بلديات إقليم التفاح بتنوع الفئات العمرية فيه، إذ يشكل الأطفال نسبة ٢٥٪ والمسنون ١٥٪، وتتوزّع النسب المتبقية بين كبار٢٠٪ وشباب٤٠٪ حيث يحتلون النسبة الأعلى من مجموع الهرم السكاني، وذلك وفقاً للمعلومات المقدّمة من قبل المخاتير وباقي مقدمي المعلومات. ويبيّن الرسم البياني أدناه توزّع الفئات العمرية على مجموع الهرم السكاني ضمن الاتحاد (شكل ٨).

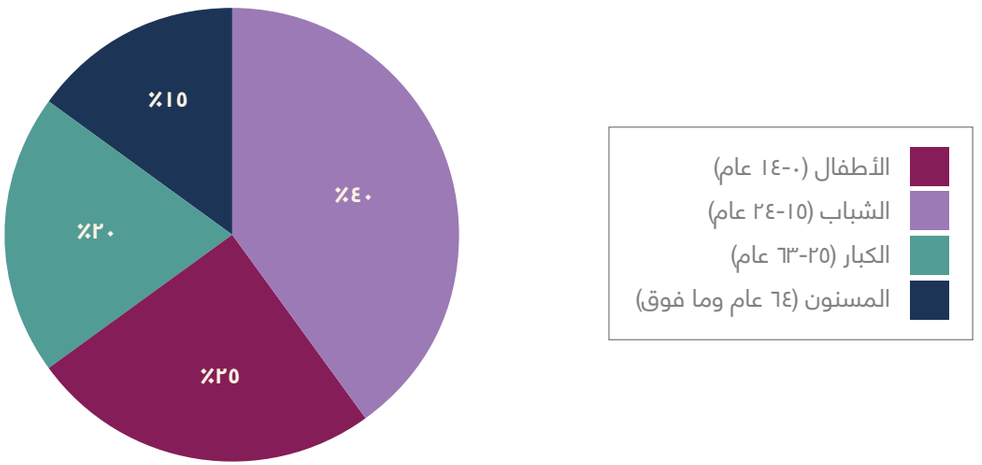

شكل ٨: توزع نسب الفئات العمرية للسكّان ضمن اتحاد بلديات إقليم التفاح
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

يشكّل المغتربون وفقاً للمعلومات المقدّمة من قبل اتحاد بلديات إقليم التفاح نسبة لا بأس بها من عدد السكان المسجلين حيث تصل إلى ١٨٪ ويتواجدون في عدد كبير من بلاد الاغتراب مثل البلدان الأفريقية، الخليج العربي، وأوروبا. بدأت عملية الاغتراب منذ القدم وتزايدت خلال أعوام الحرب والانهيار الاقتصادي. يقوم جزء من المغتربين بالمساهمة في دعم أسرهم وأقاربهم من خلال تحويلات مالية شهرية مما يساعد هذه العائلات على تخطي التحديات والصعوبات التي أنتجتها الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد.

واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية

الخدمات الأساسية

يعتبر واقع الخدمات الأساسية ضمن بلدات الاتحاد مقبولاً حيث تتوافر جميع الخدمات وإن بنسب مختلفة بين القطاعات وبين البلديات. وتعاني المنطقة كسائر المناطق اللبنانية من تدهور نوعية وكمية الخدمات المقدّمة، بسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الوزارات القطاعية والبلديات، وهذا تسبّب في تراجع القدرة على تغطية كلفة التشغيل والصيانة وأثّر سلباً على الواقع العام للخدمات.

المياه

تتوفّر شبكات المياه ضمن بلدات الاتحاد كافّة، وحالتها العامة ليست جيدة حيث تعاني من التآكل والاهتراء بسبب قدمها وعدم صيانتها، مما يؤدي إلى تسرب وهدر المياه وتلوثها وعدم وصولها بكميات وفيرة إلى المنازل والمؤسسات. ويوجد في الاتحاد ١٩ بئراً ارتوازياً، تدار هذه الشبكات من قبل مصلحة مياه لبنان الجنوبي التابعة لوزارة الطاقة والمياه باستثناء شبكة جباع-عين بوسوار فتدار مباشرة من قبل البلدية. وتتغذى شبكات المياه من الينابيع ومن الآبار الارتوازية.

وتعاني بلدات الاتحاد كسائر البلدات اللبنانية من التقنين القاسي في ضخّ المياه، وذلك بسبب الإنقطاع المستمر للتيار الكهربائي، وإرتفاع أسعار المحروقات، وهذا ينعكس حرماناً لدى السكان في عدم حصولهم على حاجاتهم المطلوبة من المياه. ويذكر أنّ مصدر هذه المياه هو نبع الطاسة وآبار تابعة لمصلحة مياه لبنان الجنوبي.

الطرقات والمواصلات

يتراوح حال الطرقات في الاتحاد ما بين الوسط ودونه، وتسهل حركة التنقل والتواصل بين البلديات، إذ يعتمد السكان على السيارات والآليات الخاصة وذلك بسبب غياب وسائل النقل العام مع أنّها تشكّل حاجة ملحّة في ظل الواقع الاقتصادي الراهن. أما المشكلة الأساسية التي يعاني منها هذا القطاع فهي، غياب الصيانة الدورية والتأهيل للطرقات التي تربط ما بين القرى. كما وتفتقر الطرق إلى الإضاءة اللّيليّة الكافية بسبب انقطاع الكهرباء. إجراءات السلامة على الطرق ضئيلة، مع عدم وجود لافتات الطريق، ولافتات السلامة المرورية، ولافتات حدود السرعة.

ولذلك اعتبرت الجهات المعنية المحلية المشاركة في هذا المشروع أن أحد الحلول المتاحة هي توفير وسائل النقل العام، فضلاً عن الحاجة الأساسية لتعزيز السلامة المرورية على الطرق وضمان صيانتها، فضلاً عن توفير إنارة الشوارع ليلاً – مثلاً من خلال إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية – حفاظاً على أمن المدن وسلامة سكانها. ومن الممكن أن تساهم هذه الجهود في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

المباني والمنشآت

تتشابه البلدات التابعة لاتحاد إقليم التفاح مع معظم البلدات اللبنانية، حيث بعض المناطق منظّمة ويوجد فيها مخطط توجيهي، وبعضها الآخر غير منظّم ولا يوجد مخطط توجيهي لها، وفي حال وجوده فهو غير مطبّق. كما أنّ مسح الأراضي النهائي لم ينجز في كامل قرى الإقليم. وكما العديد من البلدات والمدن اللبنانية، توجد مخالفات وتعديات من خلال البناء العشوائي في بعض الأماكن خاصةً في الأسواق والساحات، حيث تساهم هذه التعديات في غياب المساحات الخضراء بين المنازل. وكأغلب المناطق خارج المدن الكبرى، تبني الأسر منازلها على أملاكها الخاصة، لهذا نجد أن طبيعة السكن ضمن الاتحاد تعتمد بأغلبيتها على الملكية الخاصة و٢٠٪ فقط من السكان يقيمون بالإيجار.

أما بالنسبة إلى المباني والمنشآت غير السكنية فتتوزع بين المباني الرسمية ومعظمها في جباع-عين بوسوار ومعامل التصنيع الغذائي ومعظمها في عربصاليم، ومعامل تصنيع الذهب في رومين ومعامل تصنيع الشوكولا في حومين التحتا. بالإضافة إلى مبانٍ سياحية كالمطاعم والفنادق الصغيرة.

إحدى التوصيات العامة التي قدمها أصحاب المصلحة المحليون الذين شاركوا في المشروع أنّه على البلديات واتحاد البلديات الحد من الزحف العمراني غير المخطط له من خلال تطوير / تحديث وتنفيذ خطة رئيسية مناسبة تغطي المنطقة بأكملها.

الكهرباء

إن شبكة الكهرباء في الاتحاد سيئة جداً وتحتاج إلى صيانة وتأهيل. وتستفيد معظم البلديات التابعة للاتحاد من كهرباء جزين لمدة ٢٠ ساعة يومياً. بينما تعتمد بعض البلديات على كهرباء لبنان أو إشتراكات المولدات الخاصة، إضافة إلى مصادر طاقة بديلة مثل أنظمة الطاقة الشمسية، وذلك بسبب فترات انقطاع التيار الكهربائي الطويلة.

أمّا المشاكل الرئيسية التي يعاني منها قطاع الكهرباء في الاتحاد تختصر في التالي: اهتراء الشبكات التي لم تجدّد منذ ٥٠ عاماً كحد أدنى، التعدّيات على الشبكة، الانقطاع المستمر لكهرباء الدولة واعتماد السكان على مصادر أخرى لتأمين التيار الكهربائي، مما يزيد من ارتفاع الكلفة عليهم.

لذلك، لتمكين البلديات من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، رأى أصحاب المصلحة المحليون الذين شاركوا في المشروع أنه من الضروري تحسين حالة شبكات الكهرباء، إلى جانب الخدمات الأساسية الأخرى.

الصرف الصحي

وفقاً لجلسة تشاورية مع أصحاب المصلحة المحليين المعنيين، تبيّن أنه تتوفر شبكات الصرف الصحي داخل اتحاد بلديات إقليم التفاح بمعدلات تغطية متفاوتة. يشار إلى أن هذه الشبكات تم إنشاؤها وفق دراسات وشروط علمية ومطابقة للمواصفات العالمية لشبكات الصرف الصحي. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن ٢٠٪ فقط من المنازل موصولة بشبكة الصرف الصحي الرئيسية، والباقي غير موصول بأي شبكة أو محطة، وتعتمد على الجور الصحية التي يتم تفريغها من قبل الاتحاد في شبكات الصرف الصحي الموصولة بمحطات تكرير مجاورة. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أنه لا توجد محطات تكرير في المنطقة، ولمعالجة هذا الواقع لا بد من العمل على استكمال شبكة الصرف الصحي والعمل على ربطها بمحطة التكرير المنوي إقامتها في مدينة صيدا، مع مراعاة كافة الاعتبارات العلمية والظروف والمواصفات البيئية.

ومن التوصيات الرئيسية التي عبّر عنها أصحاب المصلحة المحليون الذين شاركوا في المشروع هي العمل على وضع خطة عمل وحث الجهات الرسمية ذات الصلة على إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة في المنطقة، مع الالتزام بالمعايير والمواصفات العلمية أثناء بنائها.

النفايات

وفيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة، تقوم كل بلدية بجمع نفاياتها الخاصة، حيث لم يتم التعاقد مع أي شركة خاصة، بل تتولى آلية عملية جمع النفايات ونقلها إلى مكبات عشوائية موزّعة على المناطق النائية في الاتحاد. إنّ وجود مكبات عشوائية يساهم في تلوث الهواء والتربة وانتشار الأمراض، لذلك يعمل الاتحاد بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي على إيجاد الحلول النهائية للمشكلة. ومن الحلول المقترحة إنشاء مصنع للفرز والمعالجة، بمشاركة المجتمعات المحلية في الاتحاد، للحدّ من المخاطر البيئية والصحية، وخلق فرص عمل جديدة.

الاتصالات

تعتبر خدمة الخليوي والانترنت بحالة متوسطة، ويوجد في المنطقة نوعان من الشبكات: أوجيرو وخدمة الهاتف المحمول ألفا وتاتش. وتعتبر خدمة أوجيرو جيّدة بسبب توافر الطاقة في المركز، بينما خدمة ألفا وتاتش سيئة جداً بسبب فقدان الإرسال في معظم المناطق.

تحليل واقع الخدمات الأساسية

يتفاوت وضع البنى التحتية في المنطقة بحسب القطاعات. ويعتبر الصرف الصحي من القطاعات الأكثر سوءاً، حيث أنّ الشبكات والتمديدات غير متوفرة بشكل كامل في معظم قرى وبلدات الاتحاد ويعود ذلك لغياب التخطيط وعدم توفر الامكانيات المادية لدى أي من البلديات للقيام بتمديد شبكات للصرف الصحي وتغطية نفقاتها.

أما بالنسبة لقطاع الكهرباء، فهو من القطاعات الأكثر استقراراً إذ أنّ معظم البلدات في الاتحاد تستفيد لمدة ٢٠ ساعة يومياً من كهرباء جزين التي تعمل على ضغط المياه. اما بالنسبة للطرقات الرئيسية فبعضها معبّد وبعضها الآخر يحتاج للتعبيد، لكنّها بمجملها تفتقد لشروط السلامة المرورية.

لذلك، ومن أجل تمكين البلديات من المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، لا بد من تحسين واقع الخدمات الرئيسية. فمن المهم العمل على وضع خطة متابعة ومطالبة للجهات الرسمية المعنية بضرورة العمل على إنشاء شبكات للصرف الصحي في المنطقة ومحطات تكرير لها، كما وصيانة شبكات المياه وشبكات الكهرباء ورفدها بالمحولات الإضافية، وتوفير السلامة المرورية على الطرقات العامة واستدامة صيانتها وتوفير الإنارة في الشوارع ليلاً حفاظاً على أمن البلدات وذلك عبر تأمين مصابيح على الطاقة الشمسية.

أما بالنسبة للتحدّيات التي يواجهها قطاع الخدمات في الاتحاد فهي ترتكز على الوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب الذي يعاني منه لبنان منذ ثلاث سنوات، والذي أثّر سلباً على إمكانيات المؤسسات العامة كالبلديات، الاتحادات، وغيرها، مما حال دون قيامها بأعمال الصيانة والتأهيل للبنى التحتية، وفاقم وضعها السيء.

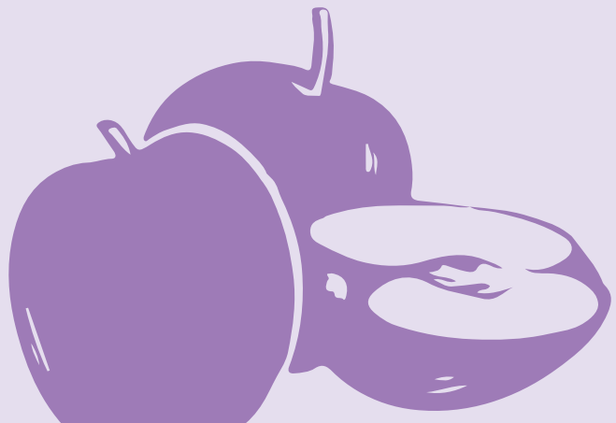

الخدمات الاجتماعية

القطاع الصحي

تتوفّر الخدمات الصحية في الاتحاد من خلال بعض المراكز الصحية الحكومية والخاصة. يوجد ٣ مراكز أهمها مركز الهيئة الصحية في جباع-عين بوسوار اذ يشمل العديد من الاختصاصات بالإضافة إلى الفحوصات المخبرية والصور الشعاعية.

إن نوعية وكلفة الخدمات المقدّمة في المراكز تعتبر مقبولة نسبياً قياساً للظروف الاقتصادية الراهنة في البلد. ولكن تبرز مشكلة أخرى تتعلق في الكلفة العالية للوصول إلى هذه المراكز الصحية كونها بعيدة جغرافياً، مما يشكّل عبئاً إضافياً على المرضى بسبب زيادة الكلفة الصحية عليهم. ومن المشاكل التي يعانيها أيضاً قطاع الصحة في الاتحاد هو عدم وجود مستشفى، إذ أنّ أقرب مستشفى يحتاج إلى ثلاثين دقيقة للوصول إليه، الأمر الذي دونه صعوبات جمّة أمام الحالات الطارئة. وأيضاً فإنّ الوضع الاقتصادي المستجدّ فرض واقعاً صعباً في استقطاب الأطباء إلى المستوصفات، وهذا دفع الاتحاد للمحاولة بين الفينة والأخرى بدعم المستوصفات والمواطنين عبر تقديم خدمات مجانية تشمل المعاينات والفحوصات المخبرية والصور الشعاعية، ولكنّها تبقى حلولاً مؤقتة.

ومن الحلول المقترحة لتحسين الواقع الصحي في المنطقة، دعم مركز الهيئة الصحية في جباع-عين بوسوار من خلال استحداث قسم للطوارئ فيه، مجهّز بكامل المعدات بالإضافة إلى الكادر الطبي المناسب، بحيث تستفيد منه جميع بلدات الاتحاد كونه يشكل نقطة ربط وسطية بينها.

بشكل عام، تلبّي الخدمات الصحية في الاتحاد بشكل معتدل احتياجات أهالي منطقة إقليم التفاح. ولذلك يحتاجون في بعض الأحيان إلى طلب الرعاية الصحية خارج الاتحاد، مما يزيد من تكلفة الفواتير الطبية، وخاصة بالنسبة للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة، والذين يعانون بالفعل من ارتفاع تكاليف الأدوية بشكل متزايد. بالإضافة إلى ذلك، فإن تكاليف النقل المرتفعة تمنع الكثيرين من البحث عن خدمات الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها.

وحدد أصحاب المصلحة المحليون في اتحاد إقليم التفاح الحاجة إلى دعم وتمكين مرافق الرعاية الصحية الحالية في الاتحاد من خلال توفير الطواقم الطبية المتخصصة، والمعدات اللازمة، ومخزون من الأدوية العادية والمزمنة لتلبية الاحتياجات المطلوبة. وفي هذا السياق، اعتبروا أيضًا أنه من الضروري تسهيل النقل داخل الاتحاد وخارجه، مما يتيح الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية بتكلفة أقل.

القطاع التربوي

يعتبر قطاع التربية في اتحاد بلديات إقليم التفاح جيداً بشكل عام مقارنةً بالقطاعات الأخرى. تتواجد المدارس الرسمية وعددها ١٢ والخاصة وعددها ١ في كل البلدات، وهي تغطي المراحل الدراسية كافةً. ويذكر أن في اتحاد إقليم التفاح يوجد ثلاث مدارس ثانوية ومهنيتين بينما لا يوجد أي جامعة. إنّ الخدمات التربوية في المدارس الرسمية والمهنيات ضعيفة بسبب الاضرابات المتكررة، ولا يوجد في المنطقة الّا مدرسة خاصة واحدة. كما يعاني قطاع التربية من عدم دفع المستحقات الخاصة له، وينعكس ذلك على النقص الكبير في عدد المدرسين والمدرسات. ويعاني القطاع في اتحاد إقليم التفاح من نقص المختبرات العملية في المهنيات. إنّ ترهّل الطبقة التعليمية في المدارس الرسمية، وسوء المباني التي تحتاج إلى التأهيل والتجهيز قد أثّر سلباً على نوعية الخدمة التربوية.

يعاني الأهالي من الأقساط المدرسية المرتفعة جداً، ويشكون أيضاً من كلفة النقل المرتفعة بالنسبة للطلاب الذين يتلقون علومهم خارج بلداتهم. كما يعاني الطلاب من ظروف مناخية صعبة داخل الصفوف نظراً لغياب التدفئة في فصل الشتاء بسبب النقص في التجهيزات والمحروقات والانقطاع شبه التام للكهرباء. كما تعاني المنطقة من عدم وجود خدمات الانترنت للتعليم عن بعد وذلك بسبب غياب الكهرباء وعدم توفّر صيانة دورية لها.

وفي هذا السياق، أكد أصحاب المصلحة المحليون المشاركون في المشروع على ضرورة بذل الجهود لدعم المدارس الرسمية من خلال صيانة مبانيها، وتوفير المعدات اللازمة، وتحسين ظروف التعلم عن بعد، وضمان التوزيع العادل للمعلمين بين المدارس. وتم التشديد على أهمية العمل على توفير وسائل نقل مدعومة للطلبة في المدارس والجامعات، ودعم المعاهد المهنية لإضافة تخصصات جديدة تتلاءم مع احتياجات سوق العمل المحلي. ويعتبر تجهيز هذه المعاهد بالمرافق والمختبرات اللازمة أمراً ضرورياً أيضاً.

الثقافة والأماكن العامة

على الصعيد الثقافي، وقبل الأزمة الاقتصادية المستمرة التي بدأت في عام ٢٠١٩، كان لدى اتحاد بلديات إقليم التفاح مشهد اجتماعي وثقافي نشط من ندوات ثقافية ومحاضرات وبرامج تنمية وبرامج تعليمية وأنشطة ترفيهية تلبي احتياجات الجميع. وكان الاتحاد ينظم ورش عمل دورية للشباب والنساء لمساعدتهم على إتقان بعض الحرف اليدوية والمهارات والحصول على عمل لاحقاً، بالإضافة إلى البرامج الثقافية التي شملت رعاية كبار السن في «مركز رعاية المسنين». إلا أن الأزمة أعاقت استمرار مثل هذه الأنشطة بسبب ارتفاع تكاليف النقل والموارد اللازمة لإقامة هذه الأنشطة.

يتزيّن اتحاد بلديات إقليم التفاح بـ ٧ حدائق عامة ومساحات آمنة توفر أماكن للاسترخاء والترفيه والمشي والرياضة - فضلاً عن التفاعل الاجتماعي - لجميع أفراد المجتمع في المنطقة (٦ موجودة، وواحدة قيد الإنشاء). وتقع الأماكن العامة الرئيسية في جرجوع وعربصاليم وحومين التحتا. بشكل عام، الأماكن العامة في حالة جيدة مع حاجة إلى صيانة بسيطة خاصة فيما يتعلق بملاعب الأطفال ومعداتهم.

بالإضافة إلى ذلك، يوصي أصحاب المصلحة المحليون المشاركون في المشروع ببذل الجهود لتعزيز دور البلديات في دعم وتمكين الجمعيات والأندية، وإشراكها في تمويل وتنفيذ المبادرات الثقافية والاجتماعية في المنطقة، وخاصة تلبية احتياجات الشباب.

الرياضة

يضم القطاع الرياضي في اتحاد بلديات إقليم التفاح العديد من الرياضيين والمحترفين من مختلف الألعاب الرياضية مثل كرة القدم، كرة السلة، الكاراتيه، البلياردو وغيرها. يواجه القطاع الرياضي كغيره من القطاعات تحديات مختلفة، مثل عدم توفر المرافق الرياضية مثل ملاعب كرة القدم وملاعب كرة السلة وغيرها، وارتفاع تكلفة النقل إلى المنشآت خارج الاتحاد، وغياب الحملات التوعوية التي تؤكد على أهمية الرياضة على المستويين الفردي والمجتمعي، فضلاً عن نقص التمويل الذي يؤثر سلباً على مستوى اللاعبين وجديتهم.

وفي هذا السياق، أكد أصحاب المصلحة المحليون المشاركون في المشروع على أهمية تثقيف الناس حول قيمة وفوائد الرياضة، حيث يصاب الإنسان بمجموعة متنوعة من الأمراض، بما في ذلك الأمراض المزمنة والمستعصية وغيرها من الأمراض الجسدية. فقد تمّ اكتشاف أن الرياضة تساعد في علاج بعض الأمراض، ويتم ذلك من خلال تقييم طبي من قبل طبيب متخصص بالتعاون مع خبير في الرياضة العلاجية.

تحليل واقع الخدمات الاجتماعية

إنّ الخدمات الصحية في الاتحاد مقتصرة فقط على ثلاث مراكز صحية غير مجهّزة بما يكفي احتياجات السكان الصحية، مما يدفعهم لتأمين هذه الحاجات من خارج المنطقة في أكثر الاحيان، وهذا يزيد من كلفة الفاتورة الصحية، وخاصة على المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة حيث كلفة الأدوية مرتفعة جداً، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة للنقل وتلكؤ الجهات الضامنة عن تغطية المصاريف الصحية والاستشفائية في معظم الأحيان. إن القطاع الصحي في هذه المنطقة يفتقد لوجود مستشفى، خاصة أن المستشفيات بمعظمها بعيدة عن المنطقة، لذلك، ومن أجل التخفيف من ضغط الأعباء الصحية عن كاهل السكان، لا بد من العمل على دعم وتمكين المستوصفات الصحية المتوفرة في المنطقة بالكوادر الطبية المتخصصة والتجهيزات اللازمة ورفدها بمخزون من الأدوية العادية والمزمنة واستحداث قسم للطوارئ في مركز الهيئة الصحية في جباع-عين بوسوار، لتلبية الحاجات الصحية للسكان. كما يجب العمل على توفير وسائل النقل العام ضمن المنطقة من والى خارجها كي يتسنى للسكان الوصول إلى الموارد المتوفرة بكلفة أقل.

بالنسبة للخدمات التربوية يحتضن اتحاد بلديات إقليم التفاح مدارس رسمية وخاصة وثانويات بالإضافة إلى المعاهد المهنية، حيث يستفيد منها السكان اللبنانيون والنازحون السوريون، وهي تقدم نتائج جيدة بأغلبيتها وتؤهل طلاب المنطقة للتعليم الجامعي خارج المنطقة.

لا يجد سكان المنطقة صعوبات في الحصول على التعليم الابتدائي والإعدادي لأبنائهم كون كافة البلدات يوجد فيها مدارس، لكن معاناتهم تكمن في الحصول على التعليم الثانوي والجامعي، فالمدارس الثانوية متوفرة في البلدات التالية فقط عربصاليم، جباع-عين بوسوار ورومين وهذا يشكل عبئاً مادياً على طلاب البلدات الأخرى في الاتحاد، كما أنّ جميع الطلاب الجامعيين في الاتحاد يتكبدون أعباء تنقّلهم إلى جامعاتهم خارج نطاق الاتحاد في صيدا أو في بيروت أو النبطية.

إن الواقع التربوي في إقليم التفاح شأنه شأن الواقع التربوي في كل المناطق اللبنانية يعاني من مشاكل جمة أهمها كلفة النقل العالية وكلفة القرطاسية والتجهيزات والنقص في الأساتذة الاختصاصين والتوزيع غير المدروس للمعلمين على المدارس، إضافةً إلى عدم توفّر شروط التعليم عن بعد وسوء بعض الأبنية المدرسية. لذلك يتوجب الاهتمام بالمدارس الرسمية من خلال صيانة أبنيتها وتوفير التجهيزات اللازمة لها وتحسين شروط التعليم عن بعد والتوزيع العادل للمعلمين على المدارس، وتوفير النقل المدعوم للطلاب في المدارس وفي الجامعات ورفد المعاهد المهنية باختصاصات جديدة تراعي حاجات السوق المحلي مع دعمها بالتجهيزات والمختبرات العملية.

أما بالنسبة للنشاطات الترفيهية، فيوجد في منطقة الاتحاد عدد لا بأس به من المطاعم والمقاهي والمنتزهات والمواقع الأثرية والنوادي الرياضية والجمعيات الأهلية والكشفية والدينية، تقوم بمختلف الأنشطة الثقافية والترفيهية، كما توجد حدائق عامة في أغلب قرى الإتحاد.

الواقع الاقتصادي ومصادر الدخل الأساسية

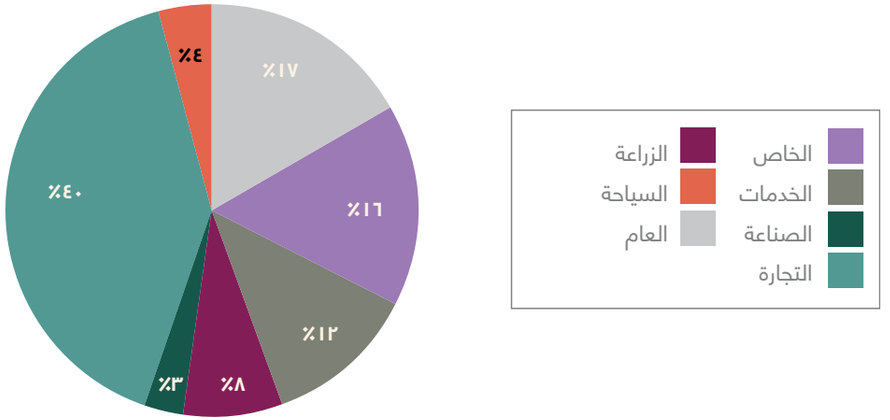

شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات إقليم التفاح
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

القطاع الوظيفي

الوظائف العامة

تتراوح نسبة العاملين في القطاع العام من القوّة العاملة في بلدات اتحاد بلديات إقليم التفاح حوالي ١٧٪ مما يدل على أن القطاع الوظيفي ضمن القطاع العام يشكّل مصدراً أساسياً لدخل الأسر المقيمة ضمن الاتحاد (شكل ٩). يتوزّع العاملون بحسب الفئات العمرية ما بين ٢٠ إلى ٦٤ سنة. ويتوزّع العاملون بحسب الجندر ما بين ٩٠٪ ذكور و١٠٪ إناث، وفق مصادر المعلومات في اتحاد البلديات.

أما بالنسبة لمجالات العمل ضمن القطاع العام فتضم مروحة كبيرة من الإدارات كالجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة، إضافة إلى دوائر النفوس والسنترال والمدارس والمستشفيات الرسمية والبلديات والوظائف العامة في مراكز الأحراج والدفاع المدني ومراكز الشؤون الاجتماعية ومصلحة المياه ومحطات الكهرباء وغيره. وتتواجد مراكز هذه الوظائف إما داخل بلدات الاتحاد أو خارجها مما يشكل عبئاً مادياً على الموظفين.

القطاع الخاص

يضمّ القطاع الخاص ما يقارب الـ ١٦٪ من نسبة القوّة العاملة في بلديات الاتحاد (شكل ٩). وتتضمن مجالات العمل ضمن هذا القطاع، التعليم في المدارس الخاصة والتوظيف ضمن الشركات الخاصة والمصارف والمطاعم وغيرها من المؤسسات المتواجدة ضمن أو خارج نطاق الاتحاد. تتوزّع نسب العاملين في القطاع الخاص بحسب الجندر ما بين ٦٠٪ ذكور و٤٠٪ إناث، وفق المعلومات الواردة من بلديات الاتحاد.

قطاع المهن والحرف (أعمال حرفية ومهنية ومعمارية وغيرها)

تُقدّر نسبة العاملين في قطاع الخدمات بحوالي ١٢٪ من مجموع القوّة العاملة (شكل ٩)، يشكّل الذكور النسبة الأكبر للعاملين في القطاع (٧٠٪) حيث يعملون في مجال أعمال البناء (دهان، بلاط، كهرباء، صحية) وفي أعمال حرفية وصناعية كالنجارة والحدادة. وال ٣٠٪ المتبقية هي للإناث حيث يعملن في الخياطة، تصفيف الشعر والتزيين النسائي والتصنيع الغذائي.

قطاع الزراعة

نتيجة للأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا تزايد توجه السكان نحو القطاع الزراعي. منهم من لجأ إليها لتأمين الحد الأدنى

© علي حرب (٢٠٢٣)

من الاكتفاء الذاتي وهؤلاء يشكلون ما نسبته تقارب ٣٠٪، ومنهم من أراد أن يزرع بغرض التجارة ونسبتهم ٨٪، وذلك بحسب معلومات رئيس الاتحاد والاستبيان الذي قامت البلديات بملئه. وقد تجلّى ذلك في ازدياد الإقبال على الزراعة البلاستيكية خلال الثلاث سنوات الماضية لكنها لم تكن مثمرة. أمّا النساء التي تعمل في الزراعة فهن قلة يتوزّعن في بلدات عربصاليم وحومين التحتا وكفرفيلا. والجدير بالذكر أنّ فئة الشباب من ال ٢٥ سنة وما فوق، أصبحوا يهتمّون بالأرض وزراعتها ويقدّرون قيمتها في وطن أصبحت فيه أبسط مقومات العيش معدومة.

تُقدّر مساحة الأراضي الزراعية بحوالي ٢٠ كلم مربع (٢٤,٥٢٪ من مساحة الاتحاد) حيث تتنوّع الزراعات فيها، وأهمها الزيتون والحوز والخروب، وتكتسب زراعة الخروب أهمية قصوى نظراً لفوائده الجمّة، ونموه السريع، وقد نشطت زراعة الخروب والتفاح، والإجاص، والدراق بالإضافة إلى زراعة أشجار الافوكادو على جوانب الطرقات وبإدارة وإشراف البلديات. وبالإضافة إلى الزراعة النباتية، تنشط التربية الحيوانية وتشمل زراعة السمك (فقط واحدة في جرجوع) وتربية المواشي والنحل.

وقد ذكر عدد كبير من المزارعين الذين شاركوا في الجلسات التشاورية أن المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الزراعي تتلخّص في غلاء البذور والأسمدة، شح المياه، سوء الطرقات الزراعية، ضعف الإرشاد الزراعي، ارتفاع كلفة الإنتاج، تغيّر المناخ، كثرة الحرائق في الأراضي الزراعية، تصريف الإنتاج، ارتفاع كلفة اليد العاملة، ومنافسة الإنتاج الخارجي.

قطاع الصناعة

يمتاز اتحاد إقليم التفاح بصناعات متنوّعة وأساسية كصناعة الذهب، الألبان والأجبان، الحلاوة والطحينة، دبس الخروب وبودرة الخروب، الشوكولا، المونة البيتية، إعادة تدوير البلاستيك، وتكرير مياه الشرب. كذلك يوجد محلات لبيع الذهب في رومين، ومعامل ألبان وأجبان متوسطة إلى كبيرة عدد ٣ في عربصاليم. وهناك بعض المعامل المتوسطة لتلبية حاجات المنطقة والجوار كمعمل الحلاوة والطحينة في جباع-عين بوسوار، ومعمل دبس الخروب وتصنيع المونة البيتيّة في عربصاليم، ومعملان لإعادة تدوير البلاستيك في كفرفيلا، وأربع معامل لتكرير وتوزيع المياه على المنازل والمؤسسات وعلى المحال التجارية في عربصاليم وجباع-عين بوسوار وحومين التحتا، ومعمل لصناعة الشوكولا في حومين التحتا. بالإضافة إلى بعض الصناعات مثل الحدادة، النجارة، والخياطة. ويتم تصريف المنتجات في أسواق داخل نطاق الاتحاد أو خارجه: سوق الجمعة في جباع-عين بوسوار، ومعامل الذهب تصرّف إنتاجها في لبنان وخارجه.

أمّا المشاكل الرئيسية التي يعاني منها قطاع الصناعة فتتلخّص في عدم القدرة لدى بعض المعامل على تصريف منتجاتهم ودخول أسواق جديدة، عدم استقرار سعر صرف الدولار، نقص في اليد العاملة بسبب الهجرة وبسبب الرواتب المنخفضة. لذا فإنّ نسبة العاملين في القطاع الصناعي تقارب ٣٪ (شكل ٩).

قطاع التجارة

تتواجد المؤسسات التجارية في أغلب بلدات الاتحاد وهي بمعظمها من الحجم الصغير. وتقتصر على تجارة المواد الغذائية، الألبسة، الأدوات المنزلية والكهربائية، الأجهزة الخليوية بالإضافة إلى الصيدليات، ومحطات الوقود، والأفران، والملاحم. تتشابه المشاكل الذي يعانيها قطاعا التجارة والصناعة من حيث الانقطاع المستمر للكهرباء، ومنافسة المواد الأجنبية المستوردة من الخارج. تشكّل نسبة العاملين في هذا القطاع ٤٠٪ تقريباً (شكل ٩). كما يوجد غرفة للصناعة والتجارة في صيدا مما يخلق فرص للتشبيك وخلق فرص عمل أخرى.

قطاع السياحة

يتميّز اتحاد بلديات إقليم التفاح بمقومات سياحية جيّدة تتمثّل بمساحات حرجية واسعة، وموارد طبيعية ودينية أخرى كالينابيع، والأودية، والمعالم الأثرية، مقام النبي صافي، قلعتين أثريتين في جباع-عين بوسوار وجرجوع، حصن في عين قانا، ودروب للمشي. وتقتصر المؤسسات السياحية على شاليهات موسمية للإيجار، بيوت للضيافة، مسابح، فندق كبير في جباع-عين بوسوار، معلم مليتا السياحي، وبعض المطاعم. إنّ قطاع السياحة في اتحاد إقليم التفاح يتطور نسبياً من حيث نسبة المداخيل من الأنشطة السياحية من جهة ونسبة انخراط اليد العاملة المحلية في قطاع السياحة من جهة أخرى، بحيث بلغ عدد العاملين في القطاع السياحي ٣٪ (شكل ٩).

أما أهم المشاكل التي تعانيها السياحة في الإقليم فتتلخّص في غياب التخطيط السياحي المولجة به الإدارات البلدية والقيادات المحلية والمؤسسات الأهلية والسياحية، توقّف المهرجانات السنوية التي كان يقيمها الاتحاد سابقاً بسبب جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية الراهنة، إضافة إلى عدم تعبيد الطرقات وغياب شروط السلامة المرورية عليها.

التحويلات من الخارج

تعتبر نسبة الاغتراب ضمن بلدات الاتحاد متوسطة حيث تصل إلى حدود الـ١٨٪ من النسبة العامة للسكان المسجّلين. ويذكر أنه يوجد نوعان من المغتربين، منهم من تركوا بلداتهم وهاجروا مع عائلاتهم منذ زمن طويل وهؤلاء قلّما يتواصلون مع أقاربهم، ومنهم من هاجر حديثاً بداعي العمل ومعظمهم من الفئة الشابّة، وهم على تواصل دائم مع الأهل.

معظم المغتربين ينتمون إلى الطبقة الميسورة. ويذكر أن أغلبية المغتربين يقومون بدعم عائلاتهم وأقاربهم خاصة في ظل الضائقة الاقتصادية المستجدّة. ويكون حجم التحويلات بسيطاً بحيث يؤمن الحد الأدنى من العيش لعائلاتهم في لبنان. نادراً ما يقوم بعض المغتربين بتمويل بعض الخدمات التي عجزت البلديات عن القيام بها بسبب انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية.

تحليل الوضع الاقتصادي/مصادر الدخل

بحسب ما تبيّن أعلاه، يرتكز الاقتصاد المحلي في منطقة إقليم التفاح بشكل أساسي على قطاع التجارة، وذلك بسبب توفّر اليد العاملة في المنطقة وبالأخص اليد العاملة النسائية التي تعمل في مجال التصنيع الغذائي، والزراعة، وصناعة الحرف اليدوية، ويسعى الاتحاد دائماً لتمكين المرأة في مختلف الميادين. كما يوجد معامل ومصانع في نطاق الاتحاد تساهم في تحريك العجلة الاقتصادية في داخله وخارجه كمعامل ألبان وأجبان، معامل حلويات وبالأخص دبس الخروب، متاجر ذهب وغيره. ويعمل معظم الأسر في الزراعة التي تعتبر مورداً مكملاً للدخل الذي يحصلون عليه من أعمالهم الأساسية.

والجدير بالذكر أيضاً، أنّ منطقة إقليم التفاح منطقة سياحية بطبيعتها إذ أنّها جاذبة للسيّاح المحليين والأجانب، إذ يوجد فيها معالم سياحية كثيرة أهمها: معلم مليتا السياحي الذي يقع على تلة مليتا في جبل صافي ويبعد عن بيروت ٧٥ كلم ويرتفع نحو ١٠٥٠ متر عن سطح البحر، ويعتبر من أهم المواقع السياحية في المنطقة، إذ يتمتع بطابع فريد، لأنه نفّذ في قالب مسرح حربي على مساحة حرجية مفتوحة. وشهد جبل صافي حروباً مهمّة ويعتبر حالياً من أهم المواقع السياحية في المنطقة لعلوّه وإطلالته المميّزة على كامل أرجاء المنطقة.

ويتمتّع الاتحاد بطبيعة خلّابة وإطلالة ساحرة وطقس جميل صيفاً، مما يجعله ملاذاً مناسباً للاستجمام والراحة. لذلك فإنّ استثمار سكان الاتحاد في هذه الميّزة مثمر جداً، فقد أنشأ الأهالي مراكز اصطياف من أكواخ خشبية تصلح لاستقبال الزائرين صيفاً وشتاءً، واستغلوا المنازل الحجرية القديمة واستحدثوها لزيادة الاستقطاب والإقبال على المنطقة، بالإضافة إلى الشاليهات التي تضمّ المسابح الداخلية للعائلات.

وتعتبر البطالة من المشاكل الاقتصادية الأساسية خاصةً أنها تطال المتعلمين الذين باتت خياراتهم الوحيدة إمّا النزوح إلى المدن أو الهجرة إلى خارج الوطن. والمشكلة الكبرى المستجدّة تكمن لدى الموظفين الذين تدنّت قيمة رواتبهم بشكل مخيف بسبب ارتفاع سعر الدولار مقابل انهيار سعر الليرة اللبنانية.

سيركز هذا القسم من التحليل على قطاعي الزراعة والسياحة واللذان تبيّن من خلال العمل الميداني، وبنتيجة اللقاءات والمناقشات مع الأطراف المعنية، أنهما يشكّلان فرصةً حقيقية لدفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اتحاد بلديات إقليم التفاح إلى الأمام.

تتلخّص أهم المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي في الاتحاد في شحّ مياه الري، سوء الطرقات الزراعية، ارتفاع كلفة الإنتاج، التغير المناخي، كثرة الحرائق في الأراضي الزراعية، ارتفاع كلفة اليد العاملة، والمنافسة من الخارج، إضافةً إلى ضعف الإرشاد الزراعي وكساد الإنتاج الزراعي واعتماد أساليب ري تقليدية وضعف التسويق. لذلك، وبما أن الزراعة يمكن أن تشكّل مصدراً هاماً وثابتاً للدخل، فمن الضروري العمل الجادّ من قبل جميع البلديات والفعاليات لتعزيز القطاع الزراعي وتطوير الخبرات لدى المزارعين، كما يجب السعي لتأمين التمويل والعمل على شق وصيانة الطرقات الزراعية واستصلاح الأراضي لإنشاء برك تجميع للمياه في فصل الشتاء للاستفادة منها خلال فصل الصيف.

ومن المهم أيضاً، دعم المزارعين في تصريف إنتاجهم الزراعي من خلال توفير أسواق خارجية لهم، والعمل على تدريب مربي المواشي على إنتاج واستخدام أعلاف منتجة محلياً لخفض استهلاك العلف المستورد، وبالتالي تحسين صحة الحيوانات وتحقيق أرباح للمزارعين. كما أنّه يتوجب العمل على تدريب الشباب العاطل عن العمل على المهارات الزراعية بهدف توفير فرص عمل لهم للحدّ من البطالة والسلوكيات المنحرفة، والعمل على تفعيل دور التعاونيات الزراعية والحيوانية وتعاونية النحّالين وتعاونية مربّي المواشي ودعم هذا القطاع وتطوير صناعة المونة البيتيّة البلدية.

على صعيد القطاع السياحي، وبينما تتوفّر ضمن اتحاد بلديات إقليم التفاح المقوّمات الأساسية لتفعيل وتعزيز القطاع السياحي، إلا أن الوضع الاقتصادي والأزمة المالية تشكّل تحديات كبيرة على الإستثمار في القطاع السياحي. كما يتطلب العمل ضمن هذا القطاع جهوداً وإمكانات ضخمة على مستوى البنية التحتية كما لجهة دور والتزام المؤسسات المحلية الرسميّة والأهلية والخاصة في العمل سوياً لتكامل الأدوار كلٌ بحسب إمكاناته. وإضافةً إلى المحافظة على الثروات الطبيعية، لا بد من العمل على بناء القدرات والطاقات المحلية وتمكينها من مواكبة عملية تفعيل القطاع السياحي مما يتطلّب تدريب العناصر البشرية خاصةً الشباب.

كذلك يفتقر هذا القطاع إلى البنى السياحية اللازمة له، إن من حيث الإعلان والإعلام، وإن على مستوى الخطة السياحية وسبل الترويج لها، وإن على مستوى الإستثمارات في المشاريع السياحية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ المؤسسات القائمة ضمن الاتحاد تفتقر إلى المبادرة.

لذلك، فإن هذا الواقع يتطلّب العمل الجدّي لإعادة هيكلة وبناء المؤسسات السياحية وإكسابها مهارات ومعارف بنوعية ومعايير الجودة المطلوبة للخدمات السياحية، فلا يمكن للسياحة أن تقوم في ظل هذا الواقع السيئ، وهذا يشترط العمل الجادّ لإتقان الثقافة السياحية، كما العمل لتفعيل الصيانة المستمرة للبنى التحتية في المنطقة.

لذلك، من المهم العمل على تفعيل دور البلديات والقطاع الأهلي في المنطقة باتجاه تسليط الضوء على هذا القطاع خاصة أن الثروات الطبيعية والبيئية والبيوت التراثية والمواقع التاريخية جميعها مقومات أساسية متوفّرة ويمكن البناء عليها واستثمارها للانطلاق بهذا القطاع كي يصبح مورداً اقتصادياً أساسياً في المنطقة. ويتطلب ذلك العمل على التكامل بين القطاعين السياحي والزراعي كون المنطقة تحتضن أعداداً كبيرة من الكفاءات البشرية بداخلها وخارجها والتي يمكن استثمارها في تطوير الواقع الاقتصادي في المنطقة خاصةً من خلال جذب المستثمرين من المغتربين أبناء البلدات للإستثمار في قطاعي الزراعة والسياحة.

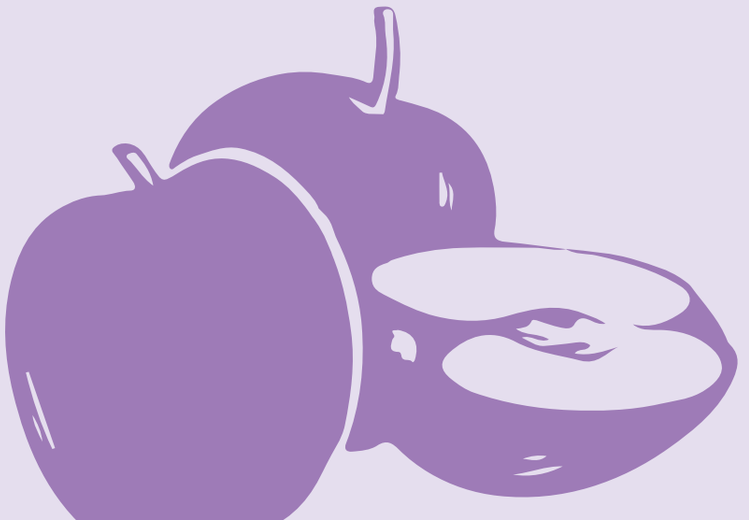

التوجهات الاستراتيجية

يتضمن هذا الجزء من التقرير عرض التوجهات الإستراتيجية للقطاعات الإنتاجية المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات إقليم التفاح مع التركيز على قطاعي الزراعة والسياحة اللذان يشكلان فرصةً حقيقية لتنمية اجتماعية اقتصادية محلية سليمة. تمّ وضع واقتراح هذه التوجهات بناءً على الواقع الموجود وعلى التحليل النوعي لهذين القطاعين واللذان تم عرضهما ضمن الأجزاء السابقة.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى الموجودة كالصناعة والتجارة والخدمات، فهي حتماً ستبقى قائمة ضمن بلدات الاتحاد، ولكن يمكن أيضاً تنميتها بشكلٍ يتماشى مع رؤية وتوجهات الاتحاد.

بالنسبة لقطاع الصناعة فهو يشكلّ عاملاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية حيث يوجد تنوّع في الصناعات في الاتحاد من: ذهب، تدوير بلاستيك، ألبان، أجبان، طحينة، حلاوة، وغيرها. غير أنها بحاجة إلى تطوير من خلال تأمين المعدات الحديثة لتسهيل عمل الصناعات المحلية، ودعم الشباب بدورات تدريبية مهنية وحرفية، والتدريب على وضع خطة استراتيجية للتسويق.

يمكن لهذا القطاع أن يساهم في تعزيز القطاعات الأخرى كقطاع الزراعة والتجارة من خلال لعب دور مكمّل وزيادة قيمة إضافية ضمن الدورة الاقتصادية، مما يساعد على توفير فرص عمل للشباب. ولا بد من العمل على حماية الصناعات الصغيرة المتوفرة في المنطقة والعمل على تطوير بعض الحرف الصناعية عبر تدريب متخصص يرفع من الكفاءات والمهارات.

وتعتمد الأعمال التجارية في الاتحاد على بعض المحلات المتنوعة والصغيرة الحجم. يلعب هذا القطاع دوراً أساسياً في تحريك العجلة الاقتصادية ضمن الاتحاد وهو يواجه عدة صعوبات أهمها المنافسة الكبيرة من السلع الأجنبية، تراجع نسبة المبيعات بسبب تدني القدرة الشرائية لدى الزبائن، ضعف الإستثمار الملحوظ ضمن هذا القطاع بسبب الأزمة الاقتصادية المستجدّة، عدم ثبات سعر صرف الدولار مما يعيق عملية تحديد الأسعار بشكل يتناسب مع الكلفة والقدرة الشرائية للسكان. يضاف إلى كل ذلك الانقطاع الدائم للكهرباء مما يتسبّب بتلف بعض المواد الغذائية، ويزيد من كلفة توفير الطاقة. لذلك فإنّ التخطيط والعمل لتطوير وتفعيل هذا القطاع يتطلّب العمل على صيانة وتأهيل البنى التحتية بما يتوافق مع توسّع القطاع التجاري من شبكة طرقات وكهرباء، والعمل على تفعيل التسويق عبر إنشاء أسواق عامة، مهرجانات سنوية ومعارض.

ويعتبر قطاع الخدمات أساسي وحيوي ومكمّل للقطاعات الأخرى. ففي حال اعتمد الاتحاد والبلديات المعنيّة على تنمية قطاعي السياحة والزراعة، فيجب أن تتوفّر الخدمات الأخرى الأساسية والاجتماعية والتي تساعد على إبقاء المواطنين في بلداتهم وقراهم وتجذب مجموعات أخرى للعمل في القطاعات المذكورة.

ومن المهم التركيز على رفع كفاءات ومهارات التجار والعاملين عبر التدريب على استعمال التكنولوجيا الحديثة لتحسين عمليات الإنتاج، والتوزيع، وتوفير الجودة، والكفاءة والعمل على تشجيع المبادرات التجارية الفردية القائمة على البيع عبر تقنية الإنترنت، تحفيز الشباب والنساء لإنشاء مشاريع تجارية صغيرة عبر التشبيك والتنسيق مع منظمات تعمل ضمن هذا الإطار وضرورة تعزيز الخدمات الصحية في المستوصفات الموجودة ورفدها بالمستلزمات الطبية والأدوية ودعمها بقسم للحالات الطارئة مع كافة مستلزماته المادية والبشرية، وإنشاء شبكات للصرف الصحي مع محطات تكرير لها وفق مواصفات علمية وتفعيل الموجود منها وصيانته، وصيانة شبكات المياه والعمل على حمايتها من التلوث عبر الفحص الدوري لها ومعالجتها، وإنشاء معمل لفرز النفايات ومعالجتها.

ويعتبر قطاع الخدمات أساسي وحيوي ومكمّل للقطاعات الأخرى، فيجب أن تتوفّر الخدمات الأساسية والاجتماعية التي تساعد على إبقاء المواطنين في بلداتهم وقراهم وتجذب مجموعات أخرى للعمل في القطاعات المذكورة.

وفي حال أراد الاتحاد جذب استثمارات من خارج المنطقة فمن الضروري أن تكون الخدمات الأساسية كالطرق والمياه والكهرباء متوفرة. كما من الضروري العمل على تعزيز الخدمات الصحية في المستوصفات الموجودة ورفدها بالمستلزمات الطبية والأدوية ودعمها بجهاز كامل لحالات الطوارئ والعمل على تجهيز وصيانة البنى التحتية والعمل على وضع خطة مستدامة لمعالجة النفايات الصلبة على مستوى اتحاد البلديات.

قطاع الزراعة

كما تبيّن خلال استعراض واقع القطاعات والإمكانيات والموارد المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات إقليم التفاح، فإنّ القطاع الزراعي يشكّل فرصةً كبيرة لسكان المنطقة لجهة تحسين أوضاعهم الاقتصادية وزيادة فرص العمل للشباب ولـلأسر. وبينما يـمارس الـعديـد مـن الأسـر الزراعة بشكل غير احترافي إذ يعتبرونها مورد دخل ثانوي وإضـافـي، يمكن مـن خـلال بعض التدخلات والبرامج والـمـشـاريـع تحقيق نـقـلـة نـوعـيـة عـلـى مـسـتـوى هـذا القطاع. ويتطلّب ذلك تضافر جهود وإمكانات البلديات والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص وبدعم مادي من الجهات المانحة للتمكّن من العمل معاً لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.

وتتطلّب عملية تنمية قطاع الزراعة تدخلات على مستوى البنية التحتية كشق وتأهيل طرقات زراعية تمكّن الأهالي من الوصول إلى أراضيهم واستصلاحها. كما تعتبر المياه عنصراً أساسياً للتنمية الزراعية مما يتطلّب من البلديات والجهات الأخرى المعنية العمل على حماية المياه الجوفية وزيـادة مخزون المياه وإيجاد نظام حديث للري والسعي للحفاظ على مياه الأمـطـار وإعـادة تـدوير مياه المنازل المستعملة وتحفيز المزارعين على استعمال مياه الصرف الصحي المكرّرة في الري.

ويتبيّن من العرض المقدّم أعلاه أن فرص تنمية القطاع الزراعي متوفّرة طبعاً مع ضرورة العمل مع البلديات كافة وبشكل جماعي ومنسّق. ومن أجل الشروع في هذا المسار، يجب تأسيس هيئة أو لجنة من العاملين في قطاع الزراعة على مستوى الاتحاد تتضمّن ممثلين عن البلديات والتعاونيات الزراعية والجمعيات الأهلية والمزارعين والقطاع الخاص. وتكون مهمة هذه الهيئة وضع خارطة طريق للتنمية المحلية الزراعية مبنيّة على مراحل متعدّدة ومتدرجّة تحتوي كل مرحلة على مجموعة من البرامج والتدخلات التي تطال البنية التحتية الزراعية وتطوير المهارات البشرية وذلـك مع الأخـذ بعين الاعتبار نطاق زمني منطقي. كما تقوم هذه الهيئة بالتواصل مع الجهات الداعمة الحكومية والأهلية والدولية وذلك لعرض خارطة الطريق المتفق عليها والمشاريع ذات الأولوية. يمكن لهذه الهيئة تأسيس لجان مصغّرة لمساعدتها على التواصل مع أكبر عدد من الجهات الداعمة.

قطاع السياحة

إنّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السكان عامّة والتي أصابت في الصميم معظم العائلات في منطقة إقليم التفاح كما باقي المناطق اللبنانية تفترض العمل الحثيث لإيجاد وتوفير مصادر أخرى للدخل تتيح لها العيش الكريم. وتتمتّع منطقة إقليم التفاح بوجود موارد طبيعية وتراثية ومناخية وبشرية وفيرة تشكل المقومات الأساسية التي يمكن البناء عليها لتنشيط القطاع السياحي في المنطقة.

وبينما تتوفّر ضمن اتحاد بلديات إقليم التفاح المقوّمات الأساسية لتفعيل وتعزيز القطاع السياحي، إلا أن ذلك يتطلب جهوداً وإمكانات ضخمة على مستوى البنية التحتية كما لجهة دور وإلتزام المؤسسات المحلية الرسمية والأهلية والـخـاصـة فـي الـعـمـل سـويـاً لتكامل الأدوار كـلٌ بحسب إمكاناته. وإضافةً إلى المحافظة على الثروات الطبيعية، لا بد من العمل على بناء القدرات والطاقات المحلية وتمكينها من مواكبة عملية تفعيل القطاع السياحي مما يتطلّب تدريب العناصر البشرية خاصةً الشباب.

ولا بدّ كخطوة أولى أن يسعى اتحاد البلديات وبالتعاون مع الجمعيات الأهلية في إيجاد تمويل، ليس من الضروري أن يكون حجمه كبيراً، وذلك لإعداد خطة سياحية تستند على المقومات المتوفّرة والمذكورة أعلاه. ومن المهم أن تقترح الخطّة إطاراً زمنياً واقعياً يراعي التحديات القائمة على مستوى البنية التحتية والإطار المؤسساتي كما المدة اللازمة لتطوير القدرات البشرية. ويجب أن تتضمّن الخطة جانباً أساسياً يركّز على وضع السياسات والأطر القانونية المناسبة للمحافظة على الموارد والثروات الطبيعية والتراثية.

ويجب أن تتضمّن الخطة مـرونـةً كافيةً لجهة إمكانية تنفيذها ضمن مراحل متعددة بحسب الأولوية وبحسب الموارد المادية المتوفّرة لتنفيذ الأعمال والتدخلات على المستويات كافةً. كما يجب أن تراعي الخطة الظروف الاقتصادية والمالية التي يمر بها لبنان.

ويشكّل القطاع السياحي في اتحاد بلديات الإقليم النافذة الجميلة التي يطلّ عبرها إلى خارجه. فالسياحة في هذا الاتحاد منحته هويتها وأغنته بقوتها. لكي نحافظ على هذا القطاع ونزيد من فعاليته ونشاطه لا بد من العمل على:

- تأهيل الطرقات وتوفير نقل عام.
- تحديد المواقع السياحية الطبيعية والتراثية والثقافية والتاريخية وإعداد خريطة واضحة لها. ويمكن الاعتماد على خريجي الجامعات الذين يجيدون استعمال نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

- وضع خارطة سياحية لتنمية السياحة وتسليط الضوء على المنطقة.
- تفعيل رياضات جديدة تجذب السياح تتناسب مع إرتفاع المنطقة وعلّوها.
- وضع خطة إعلامية سياحية (ملصقات – منشورات – اعلانات عبر التلفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي).
- تفعيل صناعة المونة البيتيّة البلدية.
- تفعيل الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية في المنطقة.
- تنظيم مهرجانات سنوية تستقطب المغتربين من أبناء البلدة لتحفيزهم على الاستثمار ودعم القطاع السياحي في المنطقة.
- العمل على نسج علاقة رسمية مع المغتربين من أبناء البلدة وإبداعهم مجمل الأنشطة التي تقوم بها البلديات والجمعيات المحلية وإطلاعهم على برامج العمل المستقبلية وإشراكهم بالتخطيط لذلك، حيث من شأنه تحفيزهم لزيارة منطقتهم والإطلاع على أوضاعها ودعمها وتمويل مشاريع إنمائية فيها.

© اتحاد بلديات إقليم التفاح (٢٠١٠)

نحو خطة اقتصادية-اجتماعية

بناءً على الجلسات التشاورية وورش العمل التي تمت مع ممثلين عن البلديات المنضوية ضمن اتحاد بلديات إقليم التفاح، كان التوافق على إعتماد الرؤية التالية:

> **"إقليم التفاح، لؤلؤة الجنوب بزراعاتها المتنوّعة، وصناعاتها المذهّبة، وشبابها النابض بالحياة والإقدام، وبرونق معالمها الأثرية والتراثية."**

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية يجب أن تتضافر جهود البلديات والقطاعين العام والخاص إضافةً إلى المجتمعات المحلية للعمل سوياً في سبيل تنمية اجتماعية اقتصادية تستند على مقومات المنطقة وتستفيد من الفرص المتاحة. وبحسب نتائج الدراسة، يجب أن يتم التركيز في اتحاد بلديات إقليم التفاح على تنمية قطاعي السياحة والزراعة نظراً للمقومات البشرية والطبيعية والمادية المتوفّرة والتي يمكن البناء عليها وتطويرها نحو الأفضل.

ويتطلب العمل على تحقيق تنمية زراعية وسياحية وضع خارطة طريق لكل قطاع تتقاطع مع بعضها البعض وتتضمّن مراحل متعددة من الواجب تنفيذها ضمن إطار زمني منطقي وبحسب توفّر التمويل لذلك. سوف تتضمّن خارطة الطريق لكل من قطاعي الزراعة والسياحة التدخلات الإستراتيجية المرتبطة بأربعة عوامل أساسية هي:

١. البنية التحتية لكل قطاع
٢. الإطار المؤسساتي الموجود
٣. الموارد الطبيعية
٤. العنصر البشري المحلي

© اتحاد بلديات إقليم التفاح (٢٠٢٣)

خارطة طريق القطاع الزراعي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

البنية التحتية

أهداف قصيرة الأمد

- الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتشغيل الآبار للريّ
- تحسين الإستثمار في الزراعة وتطوير/تنويع الزراعات الموسمية والأشجار المثمرة

أهداف متوسطة الأمد

- العمل مع الوزارات والبلديات على وضع خطة مستدامة لصيانة البنى التحتية
- تأمين مياه نظيفة للريّ
- شق وصيانة الطرقات الزراعية
- تكرير مياه الصرف الصحي وإستعمالها في ري زراعات معينة
- إنشاء أنظمة ري حديثة للزراعة

أهداف طويلة الأمد

- السعي لإنشاء مراكز للتدريب والتوجيه الزراعي

الإطار المؤسساتي

أهداف قصيرة الأمد

- تفعيل التنسيق والتعاون بين الوزارات المعنية والبلديات
- إنشاء لجنة زراعية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

أهداف متوسطة الأمد

- تعزيز عمل التعاونيات الزراعية والحيوانية وتفعيل دورها
- بناء علاقة متينة مع وزارة الزراعة وتعزيز التعاون معها
- العمل مع الدفاع المدني والجهات الأخرى لوضع وتطبيق خطة لتجنّب ومكافحة الحرائق
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على الأملاك العامة والغابات والأحراج

أهداف طويلة الأمد

- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية

أهداف قصيرة الأمد

- الحفاظ على الموارد الطبيعية في المنطقة والاستثمار فيها
- حماية المياه الجوفية

أهداف متوسطة الأمد

- الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الزراعية
- المحافظة على التربة من خلال إيجاد مطامر سليمة النفايات
- إنشاء محميات طبيعية للمحافظة على الموارد

أهداف طويلة الأمد

- العمل على إصدر وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف قصيرة الأمد

- إنشاء حاضنة أعمال للإستفادة من الخبرات الموجودة في المنطقة وتأمين فرص جديدة للأيدي العاملة أو خلق فرص لمشاريع صغيرة.
- توجيه الشباب للحد من الهجرة

أهداف متوسطة الأمد

- تفعيل العلاقة مع المغتربين وإشراكهم في تمويل وتسويق المشاريع
- تدريب الأهالي على التصنيع الغذائي والمونة البلدية
- تفعيل الإرشاد والتدريب الزراعي
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكلٍ متكرر لحث الأهالي على ممارسة الأعمال الزراعية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول أهمية المنتوجات الزراعية في المنطقة

أهداف طويلة الأمد

- تحفيز الشباب على الإنخراط في التعاونيات الزراعية والدخول في سوق العمل
- تحسين عملية التسويق الزراعي من خلال تدريب موجّه على آليات التوضيب والتعليب وفتح أسواق جديدة خارج الإتحاد

خارطة طريق القطاع السياحي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

	البنية التحتية	الإطار المؤسساتي	الموارد الطبيعية	الموارد البشرية
أهداف قصيرة الأمد	صيانة الطرقات التي تؤدي إلى المعالم والمناطق السياحية تأمين الإنارة بشكلٍ دائم أثناء الليل ضمن المناطق والمعالم السياحية الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتأمين الطاقة للمناطق والمرافق السياحية	بناء علاقة متينة مع وزارة السياحة وتعزيز التعاون معها إنشاء لجنة محلية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء		
أهداف متوسطة الأمد	تأمين الخدمات الأساسية في المنطقة (مياه نظيفة – كهرباء – طرقات – صرف صحي – جمع النفايات – الخ) تأمين الكادر البشري لحماية والمحافظة على المعالم السياحية والأثرية	تعزيز التعاون بين البلديات والقطاع الخاص السعي لإعداد خطة سياحية للمنطقة إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التخطيط السياحي بناء علاقة مع الجامعات الموجودة لدعم التوجيه السياحي لطلاب الجامعات تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على المعالم السياحية، الغابات، الأحراج، الينابيع، الأنهار، إلخ بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع	الحفاظ على الموارد الطبيعية في منطقة إقليم التفاح والاستثمار فيها حماية وصيانة الأنهار والينابيع الموجودة الحد من التمدد العمراني على حساب المناطق الحرجية المحافظة وحماية المعالم الأثرية والتراثية الموجودة في المنطقة إنشاء محميات طبيعية للمحافظة على الموارد وجذب الزوار والسياح العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية	تدريب وتمكين الشباب على تأمين الخدمات السياحية إنشاء مركز سياحي وتدريب مرشدين سياحيين إنشاء أكاديمية رياضية تضمّ ملعب كرة قدم، وملاعب أخرى، صالة رياضية متواضعة، حديقة صغيرة للأطفال، كافيتريا تنظيم مهرجانات سياحية بشكلٍ دوري إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكلٍ متكرر لحثّ الأهالي على الإنخراط في عملية التنمية السياحية إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول المواقع والنشاطات السياحة في المنطقة تحفيز العائلات على إنشاء بيوت وغرف ضيافة لتعزيز السياحة المحلية تفعيل العلاقة مع المغتربين وتحفيزهم على الإستثمار في المشاريع السياحية
أهداف طويلة الأمد	السعي لتأمين خط نقل ثابت من المدن الرئيسية إلى المنطقة لتعزيز السياحة	العمل على زيادة وتحفيز الإستثمارات في المشاريع السياحية		

خلاصة

كما يتبيّن من خارطتي الطريق أعلاه، أن عملية التنمية المحلية على مستوى قطاعي السياحة والزراعة ليست بالعملية السهلة، ولكن غير مستحيلة. كما يتطلّب هذا المسار جهوداً محلية حثيثة إضافةً إلى موارد مالية كبيرة وآليات تنسيق ثابتة وممأسسة.

ويتبين من خارطتي الطريق أنّه بالإمكان لاتحاد البلديات، وطبعاً مع مساهمة البلديات المنضوية ضمنه، المباشرة بالخطوات التي لا تتطلّب تمويلاً كبيراً والتي يمكن أن تساعد على وضوح الرؤية لجهة الخطوات الواجب تنفيذها. فكلٌ من القطاعين المذكورين بحاجة إلى هيئة (لجنة) استشارية محليّة يتمّ السعي لتأسيسها من قبل اتحاد البلديات وتتضمّن ممثلين عن الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة وتكون مهمتهما وضع تصوّر عملي للمباشرة بتنفيذ خارطة الطريق لكل قطاع. ويجب على أعضاء هذه اللجان الإلتزام بتوفير الوقت والجهد اللازمين لتحقيق تقدّم على مستوى كل قطاع.

يلي هذه الخطوة مباشرة، قام كل لجنة على حدة بالاتصال بالوزارات المعنية بالقطاع والتعرّف على استراتيجية وخطط الوزارات وإمكاناتها المادية والبشرية في مساعدة ودعم وتوجيه الاتحاد في عملية التنمية السياحية والزراعية خاصة لجهة وضع استراتيجيات محلية للقطاعين.

بعدها، تقوم اللجان القطاعية بالاتصالات اللازمة بالجامعات والجهات المانحة المعنية بكل قطاع للسعي لإيجاد التمويل والدعم التقني والبشري اللازمين من أجل إعداد ووضع استراتيجية وخطّة تنفيذية لكل قطاع. ويجب أن تستند التحضيرات لإعداد هذه الإستراتيجيات على نتيجة الإتصالات الأولية التي أجرتها كل لجنة مع الوزارات المعنية حول كل قطاع والتي أدت إلى وضوح الصورة حول الإمكانات المتاحة والتحديات المتوقعة خلال مسار عملية إعداد الإستراتيجيات والخطط القطاعية.

يجب ألاّ يتعدى تنفيذ المهام المذكورة أعلاه من عملية تأسيس اللجان المحلية إلى إجراء الاتصالات وتحديد الجهات الداعمة لإعداد الإستراتيجية القطاعية مدة ٦ أشهر. من المتوقع أن ينتج عن الإستراتيجية المطلوب إعدادها حول كل قطاع خطة عمل مفصّلة مع برنامج زمني منطقي وميزانية واضحة.

© علي حرب (٢٠٢٣)